

صَبَّغْتَ لِلَّهِ

الْأَسْئَلَةَ الْمَرْكَزِيَّةَ فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَمَاتِ

صِبْغَةَ اللَّهِ

الْأَسْئَلَةُ الْمَرْكَزِيَّةُ فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَمَاتِ

د. عاصم بن سليمان العودة

حقوق الطبع محفوظة

ح شركة آفاق المعرفة للنشر والتوزيع، ١٤٤٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العودة، عاصم

صبغة الله. / عاصم العودة - الرياض، ١٤٤٤هـ

ص ٢١٨؛ ١٤٤١ × ٢١ سم

ردمك: ٩-٤-٩١٩٧٢-٦٠٣-٩٧٨

١ - الوعظ والإرشاد

أ. العنوان

١٤٤٤/١٢٣٩٥

ديوي ٢١٣

رقم الإيداع: ١٤٤٤/١٢٣٩٥

ردمك: ٩-٤-٩١٩٧٢-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الثانية

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م



فهرس المحتويات

| العنوان | الصفحة |
|--|--------|
| أما قبل..... | ١٠ |
| أصل العلوم..... | ١٧ |
| ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾..... | ٢٢ |
| معنى الإيمان بالله..... | ٢٢ |
| ضرورة الإيمان بالله..... | ٢٣ |
| دليل الفطرة..... | ٢٣ |
| دليل الخلق والإيجاد..... | ٢٥ |
| دليل الأحكام والإتقان..... | ٢٨ |
| دليل الحسّ..... | ٣٢ |
| دليل النقل..... | ٣٣ |
| ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾..... | ٣٨ |
| الإسلام العام والخاص..... | ٣٨ |
| دلائل صحّة الإسلام..... | ٤٠ |
| الاحتمالات العقلية لمصدرية القرآن..... | ٤١ |
| نبوة محمد ﷺ..... | ٤٦ |
| البشارات بدين الإسلام..... | ٤٦ |
| محاسن الإسلام..... | ٥٠ |

| | |
|-----|---|
| ٦٢ | ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ |
| ٦٣ | دليل إمكانية النبوة |
| ٦٣ | دليل ضرورة النبوة |
| ٦٧ | دليل القدرة على الاستدلال على النبوة |
| ٦٨ | كيف يختار الله أنبياءه؟ |
| ٦٩ | عدد الأنبياء والرسل |
| ٧١ | معنى الإيمان بالأنبياء والرسل -عليهم السّلام- |
| ٧٤ | الدلائل العقلية الشرعية على نبوة محمد ﷺ؟ |
| ٧٥ | الكمال الشخصي والأخلاقي |
| ٧٥ | الكمال التشريعي |
| ٧٧ | التجرّد الإصلاحي |
| ٧٨ | انخراط السنن الكونية بين يديه (الآيات والمعجزات) |
| ٧٩ | الإكثار من الإخبار بالغيبات الصادقة |
| ٧٩ | القرآن الكريم |
| ٨٠ | الأدلة العقلية على ثبوت حفظ السّنة ونقلها |
| ٨٤ | الأدلة التاريخية على ثبوت حفظ السّنة ونقلها |
| ٩٢ | الأدلة النّقلية على ثبوت حفظ السّنة ونقلها |
| ٩٧ | من أدلة ثبوت حجّية السّنة |
| ١٠٢ | أما بعد |
| ١٠٤ | المصادر والمراجع |

قال ابن تيمية - رحمه الله - (ت ٧٢٨هـ):

(وليس كلُّ من وجد العلم قَدِرَ على التَّعبير عنه، والاحتجاج له؛

فالعلم شيءٌ،

وبيانه شيءٌ آخر،

والمناظرة عنه، وإقامة دليله شيءٌ ثالثٌ،

والجواب عن حُجَّةٍ مُخالفه شيءٌ رابعٌ)^(١).

(١) جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية (٤٤).



أما قبلُ

الحمد لله وحده، والصَّلَاة والسلام على من لا نبي بعده، أمَّا بعد:

ذات مساء وفي مدينتي التي أُحِبُّها أخذ بيدي صاحب لي -يجمعني به الحبُّ والتَّقدير وتقارب القلوب- لأجد نفسي في أحد الكافيهات التي يرتادها صاحبي كثيرًا ويروق له (مشروبهم) المفضَّل، تبادلنا أحاديث من هنا وهناك، ثمَّ لا أدري كيف آل بنا الكلام إلى مسائل في الاعتقاد وقضايا مُتعلِّقة في القدرة الإلهية، لا أكتمك أيُّها القارئ أنني كنت في أوَّل الحديث مُسترخيًا ألقي القول من غير استجماع لحلِّ عويصة، أو ترتيب فكرة، أو إزالة إشكال، لكنني لم أبرح أن اعتدلتُ في جلستي؛ لأنِّي رأيت صاحبي يسأل بجدِّيَّة ويسترسل في ذكر استشكالاته ممَّا دعاني لسؤاله: بالله عليك هل فعلاً أنت مُستشكل لهذه القضية؟ لأصدم أنَّه يُسارع بالجواب: نعم والله؛ ليؤكِّد لي عطش الرُّوح، وجوع المعرفة.

في قاعة التدريس وأثناء تقريرى لأحد الأصول الحديثية، وأنَّ كلام النَّبي ﷺ إذا صحَّ عنه فهو حجَّة اعترضني طالب اسمه (محمَّد) أظنُّه كان قد درس في جامعة أخرى، أو أنَّ له سفرًا مُعتادًا خارج البلاد—كما فهمتُه منه لاحقًا—، وكان جوهر اعتراضه: صعوبة أن يكون كلام النَّبي ﷺ قد وصلنا ونحن في القرن العشرين، ولا يُمكن أن يكون ما في البخاري ومسلم ودواوين السُّنة كلامه حقيقة؛ لأنَّ النَّقْلة قد يُخطئون، وعليه فالقرآن وحده هو الحجَّة. هكذا قال! سألتُه حين انتهى: إذن كيف أمثِّل طاعة النَّبي ﷺ وليس عندي كلامه، والقرآن قد أمرني بطاعته؟! ثمَّ إشكال آخر وهو: أنَّ القرآن ذاته جاءنا عن طريق هؤلاء النَّقْلة، فكيف يكون حجَّة أيضًا وقد جاءنا من أفواه الرِّجال ذاتهم الذين نقلوا لنا السُّنة؟ واسترسلت: الشَّكُّ العامُّ سيعود بالنَّقْض على ما يُسلِّم به الشَّاكُّ، فما دام أنَّهم يُخطئون في السُّنة؛ لأنَّهم بشر = فلماذا لم يُتَّهموا بهذه العلة الإنسانية في نقلهم للقرآن؟ ومن ثمَّ فلن يبقَى معنا قرآن ولا سُنَّة! أجاب عن الإشكال بقوله: أنَّ الله قد حفظ لنا القرآن بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، اعترضت على جوابه وقلت: هذا استدلال بمحلِّ النزاع، فهذه الآية ذاتها وسواها نقلها لنا الصَّحابة أنفسهم الذين نقلوا لنا السُّنة، فإن كنت تردُّ السُّنة كُلَّها لاحتمال خطئهم فلماذا لا تردُّ القرآن كله أيضًا وهم ناقلوه لاحتمال خطئهم كذلك؟ لأنَّ إشكاليَّتك

مع النقلة! فإن جعلت نقل القرآن له خصوصيته -وهذا تحكّم في قبول وردّ ما جاء به النقلة- فإننا نجيب على هذا: بأننا نؤمن وإياك بأن حفظ القرآن كان لفظاً ومعنى، ولازم هذا أن يكون الله قد حفظ معه السّنة، فهي التي تشرحه فتبين مُجمّله، وتوضّح غامضه، وتفصّل مُطلقه، فمثلاً إذا أمرني القرآن بالصّلاة فكيف أصليّ؟ ومتى؟ وأين؟ وكذا ما مقدار الزّكاة التي يجب عليّ إخراجها؟ ومتى؟ وأين؟ وقل مثل هذا في مسائل الصّيام والحجّ وهلم جرّاً... نعم ليست مرتبة الحفظ ولا الاهتمام واحدة (القرآن/ السّنة) من حيث اللفظ أو المعنى، بل ولا مرتبة الأحاديث النبويّة نفسها واحدة، وهنا لا أتحدّث عن حديث بعينه من حيث احتماليّة الخطأ فيه أو الصّواب، بل عن فكرة (الشكّ بالنّقلة مطلقاً ثمّ هدر كلّ ما جاؤوا به؛ لاحتماليّة خطئهم) ونتيجة ذلك: الإلغاء التّامّ المُجمّل لكلّ ما نُسب للنبيّ ﷺ لهذا السّبب، وفي الوقت ذاته: القبول التّامّ لكلّ ما بين دفتي المصحف مع وجود هذا السّبب نفسه -مع استحضار أنّ لازم حفظ القرآن حفظ السّنة- فالباحث الجادّ لن يقبل بهذا التّناقض، والعقل الصّحيح لا يعمل بهذه الممارسة، لأصل وإياه إلى نتيجة: أنّ القبول أو الرّفص عند أهل العلم لمّا نُسب للنبيّ ﷺ ليس مجرد عاطفة يقبلون أو يرفضون ما تأمرهم به أحلامهم، بل لهذا العلم أصوله المنطقيّة، وقواعده المطرّدة، ومسالكه الواضحة، ومنهجه المتين.

من أجل هذا وذاك ومواقف أخرى ترسخ لديّ حاجة كلّ مسلم وخاصة الشباب والفتيات للأسئلة المركزية، وتحديدتها، وتصويب النظر إليها، ثم محاولة الإجابة عليها من زوايا عدّة؛ لتطمئن القلوب، وتسكن الأرواح، وتهدأ العقول، فكانت هذه المادّة التي أرجو أن تكون يسيرة المبنى، عميقة المغزى، سهلة التناول، فهي تُعنى بتثبيت أصول الدّين في القلوب، وتهدف إلى: تعزيز اليقين بأصول الإسلام، وإظهار مطابقة العقل السليم لأصول الإسلام ومفاهيمه، وبناء الأدلّة وترتيبها في ذهن المسلم، ممّا يُثمر: رسوخ الإيمان في قلب المؤمن، (ومتى ظفّر العبد بهذه المعرفة سَكَنَ في الدنيا قبل الآخرة في جنة لا يُشبهه نعيمها إلا نعيم جنة الآخرة؛ فإنه لا يزال راضياً عن ربه، والرّضى جنة الدّنيا ومُسْتَرَأح العارفين، فإنه طِيبُ النفس بما يجرى عليه من المقادير التي هي عين اختيار الله له وطمأنينتها إلى أحكامه الدينية، وهذا هو الرّضى بالله ربّاً وبالإسلام ديناً وبمحمّدٍ رسولاً، وما ذاق طَعْمَ الإيمان من لم يَحْصُلْ له ذلك)^(١)، وحينئذٍ تقرّ عينه بالاستسلام التّامّ لله - سبحانه وتعالى - في أمره ونهيه وقضائه وقدره، وعبادته بما شرع عن طريق نبيه ﷺ، ثمّ يدعو إلى ذلك ما استطاع إليه سبيلاً.

وقد اجتهدتُ فيها على استعمال الأدلّة النّقليّة والعقليّة، ولم أكتف بأحدهما دون الآخر، بل مزجت الأوّل بالثاني، وكحلّت

(١) الفوائد لابن القيم (١٣٥).

هذا بذاك؛ لأنَّ «الأقيسة العقلية» - التي اشتمل عليها القرآن - هي الغاية في دعوة الخلق إلى الله كما قال: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الإسراء: ٨٩] في أوَّل سبحان وآخرها، وسورة الكهف، والمَثَل هو القياس، ولهذا اشتمل القرآن على خلاصة الطُّرُق الصَّحيحة التي توجد في كلام جميع العقلاء من المُتكلِّمة والمُتفلسِّفة وغيرهم^(١)، وكيفيك أن تتأمَّل مُحاجة إبراهيم عليه السَّلام لقومه كما في آخر سورة البقرة^(٢)، وتأكيد يقينه برَّبِّه كما في سورة الأنعام^(٣).

وأثناء انصرافي لكتابة هذه المادَّة وعكوفي على تبويض صفحاتها مرَّت بي آية من كتاب الله تلخِّص فكرة ما جمعتُه، وتوضَّح وسمَّ ما عنيتُه، ببلاغة لم تعرف البشرية أجمل منها، وبيان لم يعرف الخلق

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢/ ٤٦، ٤٧).

(٢) في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالسَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

(٣) في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ ٧٥ ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ ٧٦ ﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِعًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَيْنَ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾ ٧٧ ﴿فَلَمَّا رَأَى السَّمَاءَ بَازِعَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يُغْمَرُ فِيَّ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ ٧٨ ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥-٧٩].

أشفي منه، في معرض حديثه سبحانه وتعالى عن الهداية التي يجب على اليهود والنصارى وغيرهم أتباعها وتقريره لها، وذلك قول الله: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَكِيدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٨]، فالصبغة في أقوال المفسرين دائرة بين: دين الله، أو: فطرته^(١)، وهما يؤولان لمعنى واحد؛ ففطرة الله هي دينه الذي فطر الناس عليه؛ لأنَّ الفِطرة ابتداء الخلق، وابتداء ما خلُقوا عليه الإسلام^(٢)، فسميت المِسطور بذلك المأثور (صبغة الله)، وإنما أثبتتها بالفتح (صبغة الله) حكايةً للآية بالنصب على الإغراء، أي: الزموا، «الزموا فطرة الله، أو عليكم فطرة الله، ومعناه: خِلقه الله، والمراد به: دين الإسلام؛ لأنَّ الله خلق الخلق عليه، إذ هو الذي تقتضيه عقولهم السليمة»^(٣)، وقد قيل: سُمِّي الدين صبغة: استعارة من حيث تظهر أعماله وسمته على المتدين كما يظهر الصبغ في الثوب وغيره»^(٤).

وقد اعتمدت فيها -بعد توفيق الله وتيسيره- على قراءات في هذا الباب خاصة لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم

(١) يُنظر: تفسير الطبري (٢/٦٠٤، ٦٠٥)، تفسير ابن عطية (١/٢١٦)، تفسير

القرطبي (٢/٤٢٠، ٤٢١)، موسوعة التفسير بالمأثور (٣/١٠١-١٠٤).

(٢) يُنظر: معاني القرآن وإعراجه للزجاج (١/٢١٥).

(٣) تفسير ابن جرير (٣/٤٩٣).

(٤) تفسير ابن عطية (١/٢١٦).

-رحمهما الله-؛ لعنايتهم بهذا النوع من العلم، وكثير من كتابات ولقاءات المهتمين بترسيخ الإيمان ونتائجهم.

ولإيماني بقول الله: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، فقد كان أصل عرضها، وجوهر مادتها دروسًا وجلسات لابنتي سري ونور وبعض أخواتي ومحارمي -وفقهن الله وأصلحن-، كنت أعرضها عليهن بالصوت والصورة عصر كل يوم أحد.

وقد عرضت مسودة الكتاب على جملة من المهتمين والباحثين في هذا الباب على رأسهم فضيلة شيعي وأستاذي الأول والذي أ. د. سليمان العودة وجملة من الفضلاء الذين لهم فضل بعد الله على أخيهم فزادوه حسنًا باقتراحاتهم، وقوموا ما اعوجَّ منه، وصوبوا ما لم يكن مستقيمًا، لا حرمهم الله الأجر والثواب.

أسأل الله أن تكون ذخراً لي يوم ألقاه، وأن يثبت بها قدمي يوم تزلُّ الأقدام ..

وكتبه/ د. عاصم بن سليمان العودة

١٥ / ٨ / ١٤٤٤هـ

٥٥٤٨٨٨٤٥٨٥

asem4585@gmail.com



أصل العلوم

حين يبحث باحث مَّا عن أصل الأصول في العلوم التي يجب على (الإنسان) أن يتعلَّمها ويعرفها ويُجيدَها تجد أن الإجابات لا تكون مُتَّفَقة أبدًا؛ وذلك لاختلاف الزَّاوية والمُنطلق الباعث على الإجابة الصَّحيحة التي يراها المُجيب الباحث.

ما أنا بصددِه هنا هو مُنطلق الباحث المُسلم، ومن ثمَّ فمن الطَّبيعي أن يكون الجواب: أن أصل العلوم هو: العلم بالله؛ وذلك «أنَّ الله -سبحانه- لَمَّا كان هو الأوَّل الذي خلق الكائنات، والآخر الذي إليه تصير الحادثات، فهو الأصل الجامع؛ فالعلم به أصل كلِّ علم وجامعه، وذِكْرُه أصل كلِّ كلام وجامعه، والعمل له أصل كلِّ عمل وجامعه، وليس للخلق صلاح إلَّا في معرفة ربِّهم وعبادته، وإذا حصل لهم ذلك: فما سواه إمَّا فضل نافع، وإمَّا فضول غير نافعة؛ وإمَّا أمر مضرٌّ، ثمَّ من العلم به: تتشعَّب أنواع العلوم، ومن عبادته وقصده:

تتشعب وجوه المقاصد الصالحة»^(١)، «السَّعادة هو أن يكون العلم المطلوب هو العلم بالله وما يُقَرَّب إليه»^(٢).

فالعلم به - وما هو تابع لذلك - هو العلم الحقيقي؛ ولذا لما ذكر الله في سورة العنكبوت صراعات الأنبياء مع أقوامهم ومجادلتهم في أصول الاعتقاد، ثم النتيجة التي آلت بهم من العقوبات المتنوعة = أعقب ذلك كله بمثال صارخ في الوضوح يقول فيه سبحانه: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَكَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤١]، فمع عدم خلوهم من علم ما إلا أنه نفى عنهم العلم الذي ينفع؛ إذ لو كان علمهم نافعاً لهداهم إلى الله وعبادته وحده دون شريك معه، ولآمنوا بمن بُعث إليهم من الرُّسل، لكنه الحجب عن الهداية والنور والعلم الحق، ولذا قال في الآيات التي تعقبها: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ٤٢ ﴿وَلِلَّهِ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٢-٤٣]، فأكد أن هذه المعاني الكبيرة لا يدركها ويعقل ما فيها ثم يستجيب لمضامينها إلا من اتصف بالعلم النافع.

ثم إن معرفة الله سبحانه وتعالى منه ما هو فطري ومنه ما هو مكتسب عن طريق رُسله وأنبياؤه، ومن اتبع هؤلاء المرسلين كان من

(١) مجموع الفتاوى (١٦/٢).

(٢) النبوات (٤٠٩/١).

المُسلمين، وهذه المعارف الثلاث (معرفة العبد ربّه، وأتباع دينه، والإيمان برسله) هي التي من أجلها بُعث الرُّسل، وأنزلت الكتب، وخلق الله الجنة والنَّار.

ومن جميل الإلحاح على تلك المعاني أنّه شرع اللّهج بها مع كلّ أذان، تأمّل ذلك: مع كلّ أذان، يعني خمس مرّات في اليوم والليّلة، فعن سعد بن أبي وقاصٍّ رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ». رواه مسلم ^(١).

وقد ورد أنّ النّبي ﷺ أرشد أن يُردّد كلّ صباح ومساءً: (رضيت بالله ربّاً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبياً) فقال: «مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يَقُولُ حِينَ يُصْبِحُ وَحِينَ يُمَسِّي ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا، إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُرْضِيَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رواه أبو داود، والنّسائي، وابن ماجه، وأحمد ^(٢).

(١) صحيح مسلم (ح/٣٨٦).

(٢) سنن أبي داود (ح/٥٠٧٢)، سنن النّسائي الكبرى (ح/٩٧٤٧)، سنن ابن ماجه (ح/٣٨٧٠)، مسند أحمد (ح/١٨٩٦٧) وهذا لفظه، من حديث خادم النّبي ﷺ ولم يُسمَّ ﷺ، قال النّووي -رحمه الله- (ت ٦٧٦هـ) في الأذكار (١٦١) (بعد ح/٤٤٠): «إسناده جيّد»، وقال الحافظ ابن حجر -رحمه الله- (ت ٨٥٢هـ) في الفتح (١١/١٣٠): «سنده قوي».

وجاء في صحيح مسلم من حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا أَبَا سَعِيدٍ، مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ»، فَعَجِبَ لَهَا أَبُو سَعِيدٍ، فَقَالَ: أَعِدَهَا عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَفَعَلَ ^(١).

وتتضح جوهرية هذه المعارف حين تتأمل أسئلة القبر الثلاثة الواردة في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ فِي انْقِطَاعٍ مِنَ الدُّنْيَا وَإِقْبَالٍ مِنَ الْآخِرَةِ ... وفيه: فِتْعَادُ رُوحِهِ فِي جَسَدِهِ، فَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ، فَيَجْلِسَانِهِ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: رَبِّي اللَّهُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: دِينِي الْإِسْلَامُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ فَيَقُولُ: هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ... فَيَنَادِي مُنَادٍ فِي السَّمَاءِ: أَنْ صَدَقَ عَبْدِي، فَافْرِشُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَالْبَسُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى الْجَنَّةِ، ... وَإِنَّ الْعَبْدَ الْكَافِرَ إِذَا كَانَ فِي انْقِطَاعٍ مِنَ الدُّنْيَا وَإِقْبَالٍ مِنَ الْآخِرَةِ ... وفيه: فِتْعَادُ رُوحِهِ فِي جَسَدِهِ، وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ، فَيَجْلِسَانِهِ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: هَاهُ هَاهُ لَا أَدْرِي، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: هَاهُ هَاهُ لَا أَدْرِي، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ فَيَقُولُ: هَاهُ هَاهُ لَا أَدْرِي، فَيَنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ أَنْ كَذَبَ، فَافْرِشُوا لَهُ مِنَ

(١) الصحيح (ح/ ١٨٨٤).

النَّارِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى النَّارِ»^(١).

وفي هذه السُّطور التي بين يديك سنحاول الإجابة على هذه
الأسئلة المركزيَّة الثلاثة:

من ربُّك؟

ما دينُك؟

من نبيُّك؟

نُجيب عليها بالبراهين النَّقليَّة والدَّلَّائل العقليَّة، التي تؤكِّد
اليقين، وتملؤ النَّفس راحة، والقلب انشراحًا، فلا ألذَّ من ذوق القلب،
ولا أعظم من راحة البال.

(١) أخرجه أبو داود (ح/ ٤٧٥٣)، وأحمد (ح/ ١٨٥٣٤) وهذا لفظه، وهو
حديث صحيح، قال ابن منده -رحمه الله- (ت ٣٩٥هـ) في كتاب الإيمان
(٢/ ٩٦٢ ح/ ١٠٦٤): «هذا إسناد متَّصل مشهور، رواه جماعة عن البراء،
وكذلك رواه عدَّة عن الأعمش، وعن المنهال بن عمرو، والمنهال أخرج
عنه البخاري ما تفرَّد به، وزاذان أخرج عنه مسلم، وهو ثابت على رسم
الجماعة، ورُوي هذا الحديث عن جابر، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وأنس بن
مالك، وعائشة رضي الله عنهم»، وقال ابن القيم -رحمه الله- (ت ٧٥١هـ)
في الرُّوح (١٢٠، ١٣٠): «وذهب إلى القول بموجب هذا الحديث جميع
أهل السُّنَّة والحديث من سائر الطوائف ... فالحديث صحيح لا شكَّ فيه،
وقد رواه عن البراء بن عازب جماعة». وقرئًا من حديث البراء ما جاء في
البخاري (ح/ ١٣٣٨)، ومسلم (ح/ ٢٨٧٠)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه،
وفيهما الاقتصار على السُّؤال عن النَّبيِّ ﷺ.



﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾

هذا هو أصل العلوم، وعليه مدار النجاة أو الخسارة، ولذا كان أول سؤال يُسأل عنه الإنسان في قبره: (مَنْ رَبُّكَ؟).

والإجابة عنها هنا ستكون في نقطتين أساسيتين:

* النُّقطة الأولى: ماذا يعني الإيمان بالله؟

* والنُّقطة الثانية: ما الأدلة الدالة على ضرورة الإيمان بالله؟

أمَّا النُّقطة الأولى: فإنَّ الإيمان بالله يعني أمورًا أربعة هي الإيمان:

| | | | |
|--------|----------|----------|----------------|
| بوجوده | بربوبيته | بألوهيته | بأسمائه وصفاته |
|--------|----------|----------|----------------|

ويجمعها قول الله: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ

لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥].

وأمَّا النُّقطة الثانية: فقبل الإجابة على هذا السؤال المركزي أسوق

كلامًا لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- (ت ٧٢٨هـ) في تنوع الأدلة وتكاثرها للشيء الذي يُحتاج إليه حيث قال: «كلَّما كانت

حاجةُ النَّاسِ إلى معرفة الشيء وذكره أشدَّ وأكثر، كانت معرفتهم به وذكرهم له أعظم وأكثر، وكانت طرق معرفته أكثر وأظهر، وكانت الأسماء المعرَّفة له أكثر، وكانت على معانيه أدلّ... ولمّا كانت حاجة النفوس إلى معرفة ربّها أعظم الحاجات كانت طرق معرفتهم له أعظم من طرق معرفة ما سواه»^(١).

ولذا ففرُس الأدلّة وتفصيلها كثيرة جدًّا، -ومع أنّ النهار لا يحتاج إلى دليل يُظهره- إلّا أنّ البراهين تعود إلى أربعة أدلّة أصليّة هي:



أمّا دليل الفطرة فالمقصود به: أنّ كلّ إنسان لديه قوّة داخلية تجعله يتّجه إلى خالقه، فلولا المؤثّرات الخارجيّة لما عبد الإنسان غير الله، مثلما أنّه -لعدم المؤثّر الخارجي- ما يزال يعتقد أنّ (البعض أقلّ من الكلّ)، ولا يزال يعرف أنّ (هناك خيرًا وشرًّا)، ولم يُعلّم (التّفريق بين الحبّ والبغض) وهكذا، فهذه أمور فطريّة ومبادئ إنسانيّة لا تحتاج إلى تعلّم أو طلب.

وهكذا القلب مفطور على الإيمان بالله ضرورة، وهذه الفطرة

(١) درء تعارض العقل والنقل (٣/ ٣٣٠ - ٣٣١).

تظهر جليّة واضحة عند وجود الدّاعي لها، كوقت الشّدّة والأزمة كما قيل: (لا يُوجد ملحدون في الخنادق)، أو عند التّفكّر والتّأمّل بالخلق والملكوت.

وقد قال ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجَّسَانِهِ». متّفق عليه^(١)، فذكر التّهويد، والنّصير، والتمجيس، ولم يقل: «يُسلمانه»؛ لأنّ الإسلام هو الأصل فيه كما قال سبحانه: ﴿ فَأَقْمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الروم: ٣٠].

وتأكيداً لهذه الفطرة كان ﷺ يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ، وَإِذَا أَمْسَى: «أَصْبَحْنَا عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ، وَعَلَى كَلِمَةِ الْإِخْلَاصِ، وَعَلَى دِينِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، وَعَلَى مِلَّةِ أَبِينَا إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا مُسْلِمًا، وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ». رواه النسائي، وأحمد، والدارمي^(٢).

-
- (١) صحيح البخاري (ح/١٣٥٨)، صحيح مسلم (ح/٢٦٥٨)، وهذا لفظ البخاري، من حديث أبي هريرة ؓ.
- (٢) سنن النسائي الكبرى (ح/٩٧٤٣)، مسند أحمد (ح/١٥٣٦٣) وهذا لفظه، سنن الدارمي (ح/٢٧٣٠)، من حديث عبدالرحمن بن أبيزى ؓ، وصحّح إسناده النووي في الأذكار (١٦٥) (ح/٤٥١)، وقال العراقي -رحمه الله- (ت ٨٠٦هـ) في المغني عن حمل الأسفار (١/٣٨٩): «سنده صحيح»، وقال المناوي -رحمه الله- (ت ١٠٣١هـ) في التيسير بشرح الجامع الصغير (٢/٢٤٠): «إسناده صحيح».

وَأَمَّا أدلة العقل على وجود الله - سبحانه وتعالى - ووجوب
إفراده بالعبادة فكثيرة جدًا منها دليان عقليّان كبيران:

| | |
|---|---------------------------------------|
| <p>(٢)</p> <p>دليل الإحكام والإتقان</p> | <p>(١)</p> <p>دليل الخلق والإيجاد</p> |
|---|---------------------------------------|

أَمَّا (دليل الخلق والإيجاد) فيُسمَّى أيضًا: دليل الحدوث / دليل
الاختراع / الدليل الكوني / دليل الملك / الدليل الكلامي، وهو قائم
ومكوّن من مقدّمتين أساسيتين لهما نتيجة حتمية:

المقدّمة الأولى: أنّ الكون حادثٌ من عدمٍ وله بداية، وهذا أمرٌ
مشاهد معلوم بالضرورة، وبالحسّ والمشاهدة، و«الطريقة المذكورة
في القرآن هي الاستدلال بحدوث الإنسان وغيره من المحدثات
المعلوم حدوثها بالمشاهدة، ونحوها على وجود الخالق سبحانه
وتعالى... فنفس حدوث الحيوان والنبات والمعدن والمطر والسحاب
ونحو ذلك معلوم بالضرورة، بل مشهود لا يحتاج إلى دليل، وإنّما يُعلم
بالدليل ما لم يُعلم بالحسّ وبالضرورة، والعلم بحدوث هذه المحدثات
علم ضروري لا يحتاج إلى دليل، وذلك معلوم بالحسّ أو بالضرورة:
إنّما بإخبار يُفيد العلم الضروريّ، أو غير ذلك من العلوم الضرورية»^(١).

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢١٩).

والمقدمة الثانية: أَنَّ لكلَّ حادثٍ مُحدثًا، وهذا ما يُسمَّى (مبدأ السَّبَبِيَّةِ)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- (ت ٧٢٨هـ): «إِنَّ حَدُوثَ الْحَادِثِ بِلَا مُحْدِثٍ أَحَدُهُ مَعْلُومُ الْبَطْلَانِ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ، وَهَذَا أَمْرٌ مَرْكُوزٌ فِي بَنِي آدَمَ حَتَّى الصَّبِيَّانِ، لَوْ ضُرِبَ الصَّبِيُّ ضَرْبَةً فَقَالَ: مَنْ ضَرَبَنِي؟ فَقِيلَ: مَا ضَرَبَكَ أَحَدٌ، لَمْ يَصَدِّقْ عَقْلُهُ أَنَّ الضَّرْبَةَ حَدَثَتْ مِنْ غَيْرِ فَاعِلٍ. وَلِهَذَا لَوْ جَوَّزَ مُجَوِّزٌ أَنْ يَحْدِثَ كِتَابَةٌ أَوْ بِنَاءٌ أَوْ غَرَّاسٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مُحْدِثٍ لَذَلِكَ، لَكَانَ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ إِمَّا مَجْنُونًا وَإِمَّا مُسْفِسًا كَالْمَنْكَرِ لِلْعُلُومِ الْبَدِيعِيَّةِ وَالْمَعَارِفِ الضَّرُورِيَّةِ، وَكَذَلِكَ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يُحْدِثْ نَفْسُهُ، فَإِنْ كَانَ مَعْدُومًا قَبْلَ حَدُوثِهِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا فَيَمْتَنِعُ أَنْ يُحْدِثَ غَيْرَهُ فَضْلًا عَنْ أَنْ يُحْدِثَ نَفْسَهُ»^(١).

فإذا أقرنا بهاتين المقدمتين أثمرتا لنا النتيجة التالية: أَنَّ الكون لا بدَّ له من خالقٍ قد أحدثه وأوجده، وهذا الخالق حيٌّ قادرٌ يخلق ما يشاء ويختار ويفعل ما يريد، وقد جاء في القرآن ما يُشير إلى هذا الدَّلِيلِ، وذلك قول الله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾^(٣٥) أَمْ خُلِقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ ﴿[الطور: ٣٥-٣٦]، فإذا كان يستحيل عقلاً أَنَّهُمْ خَلَقُوا لَمْ يَخْلُقْهُمْ أَحَدٌ وَأَنَّهُمْ جَاءُوا صَدْفَةً، كَمَا يَسْتَحِيلُ عَقْلًا أَنْ يَخْلُقَ الشَّيْءُ نَفْسَهُ، فَهُوَ قَبْلَ وَجُودِهِ عَدَمٌ فَكَيْفَ يَكُونُ خَالِقًا؟ = لَمْ يَبْقَ إِلَّا الْخِيَارُ الثَّالِثُ وَهُوَ: أَنَّ خَالِقًا قَدْ أَوْجَدَهُمْ

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣/ ٢٠٣).

وهو الله - سبحانه وتعالى -، وفي تحليل بديع يقول ابن القيم - رحمه الله - (ت ٧٥١هـ): «ومن هذا احتجاجه سبحانه على المشركين بالدليل المُقَسَّم الحاصر الذي لا يجد سامعه إلى رده ولا مُعارضته سبيلاً حيث يقول تبارك وتعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ [الطور ٣٦ ، ٣٥]، ﴿ ٣٥ ﴾ أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ ﴾ [الطور ٣٦ ، ٣٥]، فتأمل هذا التّرديد والحصر المتضمّن لإقامة الحجّة بأقرب طريق وأفصح عبارة، يقول تعالى: هؤلاء مخلوقون بعد أن لم يكونوا فهل خُلِقُوا من غير خالق خلقهم! فهذا من المحال الممتنع عند كلّ من له فهم وعقل أن يكون مصنوع من غير صانع ومخلوق من غير خالق. ولو مرّ رجل بأرض قفر لا بناء فيها ثمّ مرّ بها فرأى فيها بنياناً وقصوراً وعمارات مُحَكَّمة لم يتخالجه شكٌّ ولا ريب أنّ صانعاً صنعها وبانيّاً بناها. ثمّ قال: أم هم الخالقون! وهذا أيضاً من المستحيل أن يكون العبد موجداً خالقاً لنفسه، فإنّ من لا يقدر أن يزيد في حياته بعد وجوده وتعاطيه أسباب الحياة ساعة واحدة ولا أصبغاً ولا ظفراً ولا شعرة كيف يكون خالقاً لنفسه في حال عدمه؟ وإذا بطل القسمان تعيّن أنّ لهم خالقاً خلقهم وفطرًا فطرهم فهو الإله الحقّ الذي يستحقّ عليهم العبادة والشُّكر فكيف يُشركون به إلهاً غيره وهو وحده الخالق لهم؟ فإن قيل: فما موقع قوله: ﴿ أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ [الطور ٣٦] من هذه الحجّة؟ قيل: أحسن موقع، فإنّه بيّن بالقسمين الأوّلين أنّ

لهم خالقًا وفاطرًا وأنَّهم مخلوقون، وبيَّن بالقسم الثالث أنَّهم بعد أن وُجدوا وُخلِّقوا فهم عاجزون غير خالقين، فإنَّهم لم يخلِّقوا نفوسهم ولم يخلِّقوا السَّموات والأرض، وأنَّ الواحد القَهَّار الذي لا إله غيره ولا ربَّ سواه هو الذي خلَّقهم وخلق السموات والأرض، فهو المُتفرَّد بخلق المسكن والسَّاكن بخلق العالم العلويِّ والسُّفليِّ وما فيه»^(١).

وأما (دليل الإحكام والإتقان) فيُسمَّى أيضًا: دليل التَّصميم/ دليل العناية/ دليل الرِّعاية/ دليل النِّظام/ دليل الهداية/ دليل التَّدبير، وهو قائم ومكوَّن من مقدِّمتين أساسيتين لهما نتيجة حتمية:

المقدِّمة الأولى: أنَّ الكون مُتقنٌ في الخلق، حتَّى الملحد يعجز عن إنكار هذه المقدِّمة، يعترف بذلك القُدَّامى والمتأخرون، ومن هؤلاء كبير الملاحدة المعاصرين الانجليزي ستيفن هوكنج (ت ٢٠١٨م) حيث قال: «معظم الثَّوابت الأساسيّة في نظريَّاتنا تبدو مضبوطة بدقَّة، بمعنى: أنَّها لو عُدِّلت بمقادير بسيطة فإنَّ الكون سيختلف كيفيًّا، سيكون في حالات عديدة غير ملائم لتطوُّرات الحياة ... يبدو أنَّ كوننا وقوانينه كليهما مُصمَّمان على يد خيَّاط ماهر لدعم وجودنا»^(٢).

(١) الصَّواعق المرسلة (٢/ ٤٩٢-٤٩٤).

(٢) التَّصميم العظيم لستيفن هوكنج (١٩٢، ١٩٤) عن: دلائل أصول الإسلام إعداد: مركز صناعة المحاور (٤٣).

والمقدمة الثانية: أنَّ الإِتقان والإِحكام لا بدَّ له من فاعل، وهذا عائد إلى مبدأ السَّبَبِيَّة المذكور آنفًا في المقدمة الثانية لدليل الخلق والإيجاد، «لأنَّك إذا تأمَّلت هيئة هذا العالم ببصرك، واعتبرتها بفكرك، وجدته كالبيت المبني المعد فيه جميع ما يحتاج إليه ساكنه من آلة وعتاد، فالسَّماء مرفوعة كالسَّقْف، والأرض ممدودة كالبساط، والنُّجوم منضودة كالمصابيح، والجواهر مخزونة كالذِّخائر، وضروب النبات مهَيَّاة للمطاعم والملابس والمآرب، وصنوف الحيوان مسخَّرة للمراكب، مستعملة في المرافق، والإنسان كالمُملَك للبيت، المخوَّل ما فيه، وفي هذا كلُّه دلالة واضحة على أنَّ العالم مخلوق، بتدبير وتقدير ونظام، وأنَّ له صانعًا حكيمًا، تامَّ القدرة بالغ الحكمة»^(١).

فإذا أقرنا بهاتين المقدَّمتين أثمَرتا لنا النَتِيجَةُ التَّالِيَةُ: أنَّ الكون المخلوق المُتَقَن لا بدَّ له من خالق قد أتقنه وهو حيٌّ قادرٌ حكيمٌ عليمٌ، وأنَّه لا يُمكن أن يكون هذا الخلق العظيم والإِتقان الكبير قد حصل بطريق الصُّدفة، وقد جاء في القرآن ما يُشير إلى هذا الدَّلِيل، وذلك قول الله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوُّتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ۚ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك: ٣-٤].

(١) هذا كلام أبي سليمان الخطَّابي -رحمه الله- (ت ٣٨٨هـ) كما نقله عنه البيهقي في الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد (٣٣-٣٤)، وابن تيمية في بيان تلبس الجهمية (١/٥٠٦).

وهذا الخالق واحد لا شريك له حتمًا؛ إذ لا يمكن أن يكون للخلق خالقان اثنان؛ كما قال سبحانه: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَنَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وقال: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١].

وههنا فائدة، وهي ما يُحكى في كتب السير -ويذكر ذلك في كتب الاعتقاد- أن الإمام أبا حنيفة -رحمه الله- قد استعمل هذين الدليلين: (دليل الخلق والإيجاد) و(دليل الأحكام والإتقان) في إقناع قوم من الملاحدة بوجود الله، المقتضي لوجوب عبادته وتوحيده، وذلك «أن قومًا من أهل الكلام أرادوا البحث معه في تقرير توحيد الربوبية، فقال لهم: أخبروني قبل أن نتكلم في هذه المسألة عن سفينة في دجلة، تذهب، تمتلئ من الطعام والمتاع وغيره بنفسها، وتعود بنفسها، فترسي بنفسها، وتتفرغ وترجع، كل ذلك من غير أن يُدبرها أحد؟! فقالوا: هذا محال لا يمكن أبدًا! فقال لهم: إذا كان هذا محالًا في سفينة، فكيف في هذا العالم كله علوه وسفله؟!»^(١).

ويجدر التنبيه في هذا السياق على أنه من الخطأ أن نقول: (لكل موجودٍ مُوجدٍ)؛ لأننا نحن موجودون بالفعل والله هو الذي أوجدنا فهو خالقنا، ولكن الله -سبحانه وتعالى- موجود أيضًا ولكن ليس

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز. التركي والأرناؤوط (١/ ٣٥، ٣٦).

له مُوجد كما قال: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلَدْ ۝ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣-٤]، ولو قيل بأنَّ أحدًا أوجده لكان خالقنا -سبحانه وتعالى- وتقدَّس- له خالق آخر، وهذا الخالق الجديد موجود فلا بد له من مُوجد وخالق آخر وهو الخالق الثالث وهكذا ويكون القائل بهذه المقولة قد وقع بعقدة (التَّسْلُس) ^(١) الممتنعة عقلاً، ولا يُمكن أن يكون الخالق لكلِّ شيءٍ مخلوقاً، إذ لا بدَّ من نقطة بداية تنتهي إليها كلُّ المخلوقات، وهذه البداية عنده -سبحانه وتعالى- إذ هو الخالق، فهو الأوَّل فليس قبله شيء، وهو موجود خالق، وكلُّ ما سواه موجود مخلوق، و«كلُّ مخلوق فهو مُحدَّث مسبوق بَعْدَمِ نفسه، وما تَمَّ قديم أزلِّيَّيَّ إِلَّا الله وحده» ^(٢)، و«يتمتع عند أهل الملل أن يكون موجود قديم مع الله؛ فإنَّ الله خالق كلِّ شيء، وكلُّ مخلوق مسبوق بَعْدَمِ نفسه» ^(٣)، والقاعدة الصَّحيحة أن نقول: (لكلِّ مخلوق خالق)، أو: (لكلِّ حادثٍ مُحدثٌ)، أو: (لكلِّ مصنوعٍ صانعٌ)، فالله هو الخالق المُحدث الصَّانع.

وأما دليل الحسِّ فإنَّه: ما يتمُّ التَّعرُّفُ عليه وإدراكه عن طريق الحواسِّ الخمس (النَّظَر / السَّمْع / اللَّمَس / الذَّوْق / الشَّمُّ)، ونعني به هنا: ما يَعْرِفُ به المخلوق خالقه عبر تلك الحواسِّ، قال الله تعالى:

(١) التَّسْلُس هو: ترتيب أمور غير متناهية، يُنظر: التعريفات للجرجاني (٥٧).

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٩٥ / ١٦).

(٣) منهاج السنة النبوية (٣٥٥ / ٢).

﴿ سَرُّهُمْ ءَايَتَنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [فُصِّلَتْ: ٥٣]، وهذا يظهر من خلال أمور كثيرة منها:

١ - نظر المخلوق إلى بديع خلق السماوات والأرض، وتقليب الليل والنهار، وإبداع الأجساد البشريَّة والحيوانيَّة، ووجود أصناف الأشجار والنباتات والفروق بينها، ونحو ذلك = ممَّا يجعله يُوقِن بوجود خالق لها حيٌّ قادرٌ مُبدِعٌ.

يقول الفيزيائي الأمريكي الملحد ستيفن وانبرغ (ت ٢٠٢١م):
«عليَّ أن أعترف أنَّ الطَّبيعة تبدو لي أحياناً جميلة أكثر ممَّا ينبغي لها أن تكون، فمن نافذة مكتبتي في البيت شجرة ميس كثيراً ما تعقد عليها الطُّيور اجتماعات سياسيَّة؛ الغربان الزَّرَقاء، والعصافير الدَّوريَّة، وذوات العنق الأصفر، والأجمل منها جميعاً العنادل الحمراء أحياناً»^(١).

٢ - وكذا إذا سمع عن إجابة الله لمن دعاه، أو لمس بنفسه ما سأله هو من ربِّه فاستجاب له وأعطاه = أيقن بوجود خالق يسمعه فيستجيب له كما قال: ﴿ أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ ۗ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدًا ۚ وَمَا تَدْرُونَ ﴾ [النمل: ٦٢].

(١) أحلام الفيزيائيين لستيفن وانبرغ، ترجمة: أدهم السمان (١٩٥).

٣- ما يُدركه المرء بحواسّه ممّا حصل للأنبياء من آيات ومعجزات = تجعله يعتقد اعتقادًا جازمًا أنّ هذا دالٌّ دلالة واضحة على وجود الله، فهو المُعطي لهم أمثال هذه الآيات المُبهرات التي لا يستطيع الخلق أن يأتوا بمثلها، كفلق البحر لموسى عليه السلام، وإحياء الموتى لعيسى عليه السلام، وانشقاق القمر لمحمّد ﷺ وغير ذلك = وبهذا يُوقن المخلوق بوجود الخالق المُرسِل لهؤلاء الرُّسل.

وأما مسك الختام فأدلة النقل على وجود الله - سبحانه وتعالى - ووجوب إفراده بالعبادة، فكثيرة جدًّا ونعني بها: الأخبار والنصوص التي وصلتنا من الخالق - سبحانه وتعالى -، وهي إمّا من كلامه - سبحانه وتعالى - المباشر، أو من كلام نبيّه ﷺ، وكلاهما وحيٌّ، فأما كلامه - سبحانه وتعالى - فهو القرآن الكريم، أو ما صحَّ من كتبه التي أنزلها على أنبيائه، وأما كلام نبيّه ﷺ فهو السُّنة النبويّة، وجملة الأدلّة لا يُحصيها عادٌّ، ولا يُحيط بدلالاتها حاصر، والقرآن والسُّنة - وكفى بهما - مليئان جدًّا بإثبات وجود الخالق - سبحانه وتعالى -، وأنّه المُستحقُّ للعبادة والألوهيّة وحده دون سواه، وأشير إلى شيء منها، فمن القرآن:

قوله تعالى: ﴿ فَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩].

وقوله: ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولَنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ [الزُّخْرَف: ٩].

وقوله: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ۖ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [الزُّخْرُف: ٨٧].

وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].
وقد قيل: إِنَّ (لُبَّ الْقُرْآنِ) هو الحديث عن الله - سبحانه وتعالى -.

ومن السُّنَّة: ما جاء عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: نُهِنَا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ، فَكَانَ يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ الْعَاقِلِ، فَيَسْأَلُهُ، وَنَحْنُ نَسْمَعُ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَتَانَا رَسُولُكَ فَرَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ، قَالَ: «صَدَقَ»، قَالَ: فَمَنْ خَلَقَ السَّمَاءَ؟ قَالَ: «اللَّهُ»، قَالَ: فَمَنْ خَلَقَ الْأَرْضَ؟ قَالَ: «اللَّهُ»، قَالَ: فَمَنْ نَصَبَ هَذِهِ الْجِبَالَ، وَجَعَلَ فِيهَا مَا جَعَلَ؟ قَالَ: «اللَّهُ»، قَالَ: فَبِالَّذِي خَلَقَ السَّمَاءَ، وَخَلَقَ الْأَرْضَ، وَنَصَبَ هَذِهِ الْجِبَالَ، أَللهُ أَرْسَلَكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِنَا، وَلَيْلَتِنَا، قَالَ: «صَدَقَ»، قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، أَللهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا فِي أَمْوَالِنَا، قَالَ: «صَدَقَ»، قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، أَللهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ فِي سِتِّينَا، قَالَ: «صَدَقَ»، قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، أَللهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟

قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا حَجَّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، قَالَ: «صَدَقَ»، قَالَ: ثُمَّ وَلَّى، قَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَا أَرِيدُ عَلَيْهِنَّ، وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُنَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَئِنْ صَدَقَ لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ». متَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

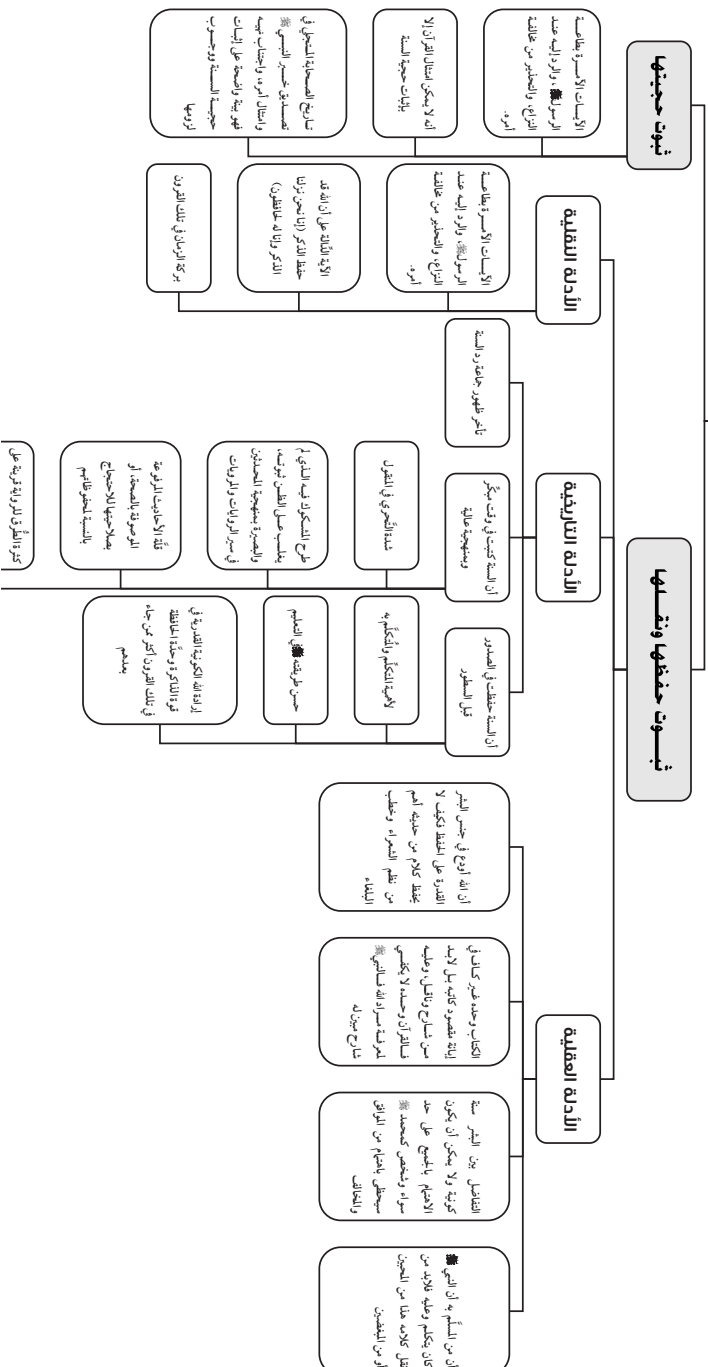
وقوله ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ». متَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢).

وبعد هذا كله: فإذا أقرَّ الإنسان بوجود خالق لهذا الكون، وأنه واحد لا شريك له يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، وأنه يأمر وينهى = أدرك عدم العبيثية في هذا الخلق وأيقن في ذلك؛ إذ إن الأعمال المُحكَّمة المُتقنة لا بدَّ لها من غاية وحكمة، والمخلوق الصغير لا يرضى أن يُوصف عمله المُتقن المُحكم الذي أبدع فيه بالعبث وعدم الجدوى، فكيف بخلق الكون كله! وما أُودِع فيه من مُبهرات الأشياء، ومُحكِّمات الخلق؟ لا شكَّ في أن هذا يؤول بالمرء إلى أن يعتقد اعتقادًا جازمًا أن ثَمَّةَ حكمة بالغة لهذا الإيجاد، تتلخَّص بالعبوديَّة للخالق، والاستسلام له، والإنقياد لأوامره ونواهيه،

(١) صحيح البخاري (ح/٦٣)، صحيح مسلم (ح/١٢)، وهذا لفظ مسلم.
والرَّجل المُبهم هو: ضمام بن ثعلبة رضي الله عنه، كما صرَّح به في رواية البخاري.
(٢) صحيح البخاري (ح/٧٣٩٢)، صحيح مسلم (ح/٢٦٧٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والرَّضَىٰ بِقَضَائِهِ وَقَدْرِهِ، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنٍ﴾ [الأنبياء: ١٦]، وقال: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا ذَٰلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ [ص: ٢٧]، وقال: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنٍ﴾ (٣٨) ﴿مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الدخان: ٣٨-٣٩]، وقال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِعِبَادُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وهذا يستلزم أن يكون هذا الخالق له أسماء وصفات تُميّزه عن غيره، تليق به وبعظمته وحكمته وعدله وعلمه، فهذه أنواع التوحيد الثلاثة: إيمانٌ بربوبيّته، وهذا يستلزم الإيمان بالوحيّته، ممّا يُحتم أن يكون له أسماء وصفات تليق به -سبحانه وتعالى-، فالعلاقة بينها علاقة تلازم، وتضمين، وشمول، وجمعها قول الله: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، فقوله: (رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا) إيمانٌ بربوبيّته، وقوله: (فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ) إيمانٌ بالوحيّته، وقوله: (هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا) إيمانٌ بأسمائه وصفاته سبحانه وتعالى.

ثبوتية السنة النبوية





﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾

السُّؤال الثاني الذي سيُسأل عنه الإنسان في قبره: (مَا دِينُكَ؟).

والدين هو الإسلام ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، والإسلام يُطلق في نصوص الوحيين ويُراد به إمَّا الإسلام العامُّ، أو الإسلام الخاصُّ.

والإسلام العامُّ هو: الاستسلام لله بالتَّوحيد، والانقياد له بالطَّاعة، والبراءة من الشُّرك وأهله^(١).

والإسلام الخاصُّ هو: «الذي بعث الله به محمدًا ﷺ، المتضمَّن لشريعة القرآن»^(٢).

ويَنصَح معنى الإسلام الخاصَّ من خلال زواياه الثلاث:

(١) يُنظر تقارير ابن تيمية في هذا: الاستقامة (٢/ ٣٠٢)، التدمرية (١٧٣- ١٧٤)، التحفة العراقية (٤١)، مجموع الفتاوى (٢/ ٢٥٦، ٤٤٢، ٤٦٠، ٩٤/ ٣، ٦٢٣/ ٧، ١٠/ ١٥، ٣٥/ ١٨٨).

(٢) الرسالة التدمرية لابن تيمية (١٧٣)، وهي ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٩٤).

الزَّاوية الأولى: العبادات والشَّعائر المُتعلِّقة بالاعتقاد وهي أركان الإيمان والشَّهادتان، وأعمال القلب.

والزَّاوية الثانية: العبادات والشَّعائر العمليَّة المُتعلِّقة بمعاملة الخالق وهي أركان الإسلام سوى الشَّهادتين.

والزَّاوية الثالثة: ما يتعلَّق بمعاملات الخلق كعقود البيع والشَّراء، وقضايا الأسرة ومتعلَّقاتها، والقضاء والتَّحاكم، وأبواب السُّلوك والآداب والأخلاق ونحوها.

والحديث عن دلائل صَحَّة الإسلام، وكونه الدِّين الحقَّ الذي لا يجوز اعتناق غيره، وأنَّ الرِّسالة الخاتمة، والنَّعمة البيِّنة الواضحة سيكون من خلال باين:

| | |
|----------------------|---------------|
| معرفة | ذكر |
| دلائل صَحَّة الإسلام | محاسن الإسلام |

فمعرفة الدَّلَّال وتذوُّق المحاسن كفيَّان باليقين بصَحَّة هذا الدِّين، وأنَّ الدِّين الذي ارتضاه الله لعباده واختاره لهم.

أَمَّا أدلة صحة الإسلام فكثيرة جدًا، لكن يُلخّصها ثلاثة أدلة:

البشارات السابقة

نبوة محمد ﷺ

القرآن الكريم

أَمَّا الدليل الأول وهو (القرآن الكريم) ويُقصد به: كلام الله تعالى،
الْمُنْزَلُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، الْمُتَعَبَّدُ بِتِلَاوَتِهِ، الْمَبْدُوءُ بِسُورَةِ الْفَاتِحَةِ،
وَالْمَخْتُومُ بِسُورَةِ النَّاسِ، وهو المعجزة الخالدة، والنبأ العظيم.

والحديث عن القرآن حديث ذو شجون، ونحتاج أولاً أَنْ
نُبَيِّنَ دلائل صحة القرآن وأنه من عند الله -عزَّ وجلَّ-، فإذا صحَّ
هذا صحَّ ما بعده من كون الإسلام من عند الله، وأنه الدين الذي
لا يرضى سواه كما قال: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ
الدِّينَ أَوتُواوَا لَكُنْتُ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَقِيًّا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ
بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال: ﴿وَمَنْ
يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾
[آل عمران: ٨٥]، ونحو ذلك.

وليبيان صحة القرآن وأنه من عند الله -عزَّ وجلَّ- يُقال أولاً:

هل القرآن موجود أو غير موجود؟

فإن قيل هو موجود، قيل ثانيًا:

من أوجده وما مصدره؟

والاحتمالات العقلية لمصدرية القرآن خمس احتمالات

لا سادس لها^(١):

١. إِمَّا أَنَّهُ من عند محمد ﷺ،

٢. أو أَنَّهُ من عند أحد العرب، أو فريق منهم،

٣. أو أَنَّهُ من عند أحد العجم، أو فريق منهم،

٤. أو أَنَّهُ من جهة مجهولة،

٥. أو أَنَّهُ من عند الله.

• أمَّا الاحتمال الأول: وَأَنَّهُ من عند محمد ﷺ، فهذا مستحيل

لأمر منها:

١- الإعجاز في الأسلوب القرآني، وهذا ما صرَّح به المتقدم

والمُتأخِّر، بل أساطين العرب وحقَّاقهم الكُفَّار اعترفوا بعدم مشابهته

لكلام البشر، كما سيأتي في قول الوليد بن المغيرة.

(١) يُنظر: النَّبأ العظيم للدُّكتور/ محمَّد عبدالله دراز (البحث الثاني: في بيان مصدر القرآن).

٢- الإعجاز في التشريع، ومن مظاهره: الربّانيّة، والشّمول، والكمال، والعدل، والوسطيّة، والتّوازن بين المادّة والروح، والسّعة والمرونة، واليسر ورفع الحرج، وموافقة الفطرة، والديمومة، ورعاية مصالح البشر.

٣- الإعجاز العلمي في القرآن مع أمّية محمّد ﷺ، وقلة أسفاره، ومحدوديّة علاقاته التي يعرفها العرب المعاصرون له، فكيف يأتي -والحالة هذه- بهذا الإعجاز.

٤- لماذا لم يفخر النّبي ﷺ بنسبته إليه؟

٥- العتب عليه ﷺ في القرآن، وتصحيح ما لم يُصب فيه، فكيف يأتي بكلام فيه اللّوم له، وبيان خطئه.

٦- إهمال بعض ما يهتمُّ به ﷺ أو التّأخّر في الرّدّ، كالحديث عن موت خديجة، أو موت حمزة، أو ولادة أولاده أو موتهم، وكذلك التّأخّر في البتّ في حادثة الإفك.

• وأمّا الاحتمال الثّاني: وأنّه من عند أحد العرب، أو فريق منهم، فهذا مستحيل أيضًا للأسباب (١، ٢، ٣) السّابقة، وأيضًا:

١- أنّه تحدّاهم بالإتيان بمثله، ولو كان من عند واحد أو فريق منهم، لكان في قدرة رجل آخر أو فريق آخر قبول التّحدّي والإتيان بمثله، وهذا ما لم يحصل، بل هذا الواحد أو الفريق نفسه عجز أن يأتي

بقرآن آخر مشابه للأول، قال الله: ﴿قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ [الإسراء: ٨٨]، بل القرآن - عند التحدي - أعلن التحدي وفي الوقت ذاته أعلن عدم القدرة واستحالة أن يكون ذلك الأمر: ﴿وَلِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٢٣) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿ [البقرة: ٢٣-٢٤]، ولذا صارت النتيجة فيه محسومة، مع ضرورة استحضار أن هذا التحدي في (كل) وقت لـ (كل) الناس.

٢- أنه لم يكن على طريقة أسلوب العرب أبداً (شعر/ نثر)، بل جاء بأسلوب جديد حيرتهم بلاغته، وأسرتهم لغته، حتى قال الوليد بن المغيرة: «مَا فِيكُمْ رَجُلٌ أَعْلَمَ بِالشَّعَارِ مِنِّي، وَلَا أَعْلَمَ بِرَجَزٍ وَلَا بِقَصِيدَةٍ مِنِّي وَلَا بِأَشْعَارِ الْجِنِّ، وَاللَّهِ مَا يُشَبِّهُ الَّذِي يَقُولُ شَيْئاً مِنْ هَذَا، وَاللَّهِ إِنْ لَقَوْلِهِ الَّذِي يَقُولُ حَلَاوَةً، وَإِنَّ عَلَيْهِ لَطَلَاوَةً، وَإِنَّهُ لَمُثْمَرٌ أَعْلَاهُ، مُغْدِقٌ أَسْفَلُهُ، وَإِنَّهُ لَيَعْلُو وَمَا يُعْلَى، وَإِنَّهُ لَيَحْطِمُ مَا تَحْتَهُ»^(١).

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک (ح/ ٣٨٧٢) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط البخاري ولم يُخرجه»، والبيهقي في شعب الإيمان (ح/ ١٣٣)، وفي دلائل النبوة (٢/ ١٩٨)، من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -، وجوّد إسناده العراقي في المغني عن حمل الأسفار (١/ ٣٢٤).

٣- أنه هدم مجموعة من اعتقادات وعادات العرب التي لم يكونوا ليتخلَّوا عنها أبدًا، كعبادة الأصنام الخاصَّة بهم (اللات/ العزَّى/ مناة)، وكالتَّعامل بالرِّبا، وكشرب الخمر.

• وأمَّا الاحتمال الثالث: أنه من عند أحد العجم، أو فريق منهم، وهذا مستحيل لما يلي:

إذا كان العرب وهم أساطين أهل اللُّغة عجزوا عن الإتيان بمثل القرآن، أو عشر سور مثله، أو سورة واحدة، ولو اجتمع معهم كلُّ من يعرفون من الإنس والجنَّ = فكيف يستطيع غيرهم أن يأتي بما لم يستطيعوا الإتيان به مع اختصاصهم وتميُّزهم به؟! هذا لا يكون أبدًا، وقد أشار الله إلى إبطال هذه الحجَّة بقوله: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣]، وقوله: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقُرْءَانٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًّى أُولَٰئِكَ يُنَادُّونَ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [فصَّلَتْ: ٤٤].

• وأمَّا الاحتمال الرَّابع: أنه من جهة مجهولة، وهذا مستحيل أيضًا:

لأنَّه يُقال لأصحاب هذا الاحتمال:

هذه الجهة المجهولة هل جاءت بها جهة أخرى لكننا لا نعلم
من هي؟

أم أن هذه الجهة المجهولة هي الصدفة؟

فإن كانت الأولى التي (لا نعلم من هي؟) حقيقية في نفس الأمر
فلا احتمالات العقلية السابقة كاشفة لبيان تلك الجهالة المزعومة التي لا
تخرج القسمة العقلية عنها، وإن كانت الجهة الأخرى التي (لا نعلم من
هي؟) مجهولة أيضًا فلا يستقيم الاستدلال؛ لأنه يلزم من ذلك التسلسل.
وإن كانت الثانية التي هي (الصدفة) فاحتمالية كون القرآن جاء
صدفة لا يصحُّ عقلاً ولا واقعاً ولا خبراً:

أما عقلاً: فلا يُمكن أن يكون القرآن بهذا الإتيان والإحكام،
وبهذا الإبداع في كل زواياه ثم يكون صدفة؛ فإنه قد سبق أن كل مُتَقِنٍ
له مُتَقِنٌ، وكلُّ مُحَكِّمٍ له مُحَكِّمٌ.

وأما واقعاً: فلم يأت القرآن جملة واحدة حتى يُقال إنه قد وُجد
صدفة، وإنما نزل مُنَجَّمًا (مُفَرَّقًا)، وقدّر كبير منه كان ينزل حسب
الوقائع والظروف، وأحياناً يُخبر القرآن بشيء ثم يقع كما أخبر،
وأحياناً يكون النبي ﷺ بأشدَّ الحاجة ولا ينزل شيء في الواقعة،
أو يتأخر النزول.

وأما خبراً: فالقرآن والسنة مليئان بأنه نزل من عند الله مُفَرَّقًا، يتكلَّم به متى شاء إذا شاء، حتى ختمه بإكمال الدين وإتمام الرسالة.

• الاحتمال الخامس والأخير: أنه من عند الله:

وهذا هو الحق الذي لا مناص منه، وهو حتميٌّ على التقسيم السابق، قال الله: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ، يَعْلَمُهُ﴾ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦]، وقال: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [الأنعام: ٩٢]، وقال: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٥]، وغيرها من الآيات، ومما يؤكد ذلك:

١- أنه لم يدع أحد أنه كتبه على مرِّ الأعصار.

٢- أن الأسماع لا تملؤه ولا تسأم منه مع كثرة الترداد والتكرار، وهي ما يُسمَّى بـ (الأثر النفسي).

هذا هو الدليل الأوَّل والأهمُّ في بيان صحَّة الإسلام.

وأما الدليل الثاني على صحَّة دين الإسلام فهو: نبوة محمد ﷺ، وسيأتي الكلام عنها في الأصل الثالث - إن شاء الله -.

وأما الدليل الثالث على صحَّة دين الإسلام فهو: البشارات بهذا الدين ونبیِّه ﷺ من الأنبياء وفي الكتب السابقة، ومع اعتقادنا أن

الكتب السابقة قد طالتها أيادي التحريف والتزوير، إلا أننا نورد هنا
تنزلاً لمن لم يؤمن بنصوص الوحيين، أو لم يكتف بهما، أما من آمن
واستغنى بهما عن غيرهما فسيجد بشارة الكتب السابقة بمحمد ﷺ
ودينه في ثناياهما، كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ
الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ
بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ
الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَاَلَّذِينَ
ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ۙ أُولَٰئِكَ هُمُ
الْمُقْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وقوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ
أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا
سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ ۖ وَمَثَلُهُمْ فِي
الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَفَازَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ
الزَّרَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً
وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٢٩]، وقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ بَنِي
إِسْرَءِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ
بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدٌ ۖ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَٰذَا سِحْرٌ مُّؤْمِنٌ﴾ [الصف: ٦]، وقد
أخرج البخاري عن عطاء بن يسار، قال: لقيت عبد الله بن عمرو بن
العاص رضي الله عنهما، قلت: أخبرني عن صفة رسول الله ﷺ
في التَّورَةِ؟ قال: «أَجَلٌ، وَاللَّهِ إِنَّهُ لَمَوْصُوفٌ فِي التَّوْرَةِ بِبَعْضِ صِفَتِهِ

فِي الْقُرْآنِ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا، وَحِزْرًا لِلْأُمِّيِّينَ، أَنْتَ عَبْدِي وَرَسُولِي، سَمَّيْتُكَ الْمُتَوَكَّلَ لَيْسَ بِفِظٍّ وَلَا غَلِيظٍ، وَلَا سَخَابٍ فِي الْأَسْوَاقِ، وَلَا يَدْفَعُ بِالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ، وَلَكِنْ يَغْفُو وَيَغْفِرُ، وَلَنْ يَقْبِضَهُ اللَّهُ حَتَّى يُقِيمَ بِهِ الْمِلَّةَ الْعَوْجَاءَ، بِأَنْ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيَفْتَحَ بِهَا أَعْيُنًا عُمَيَّا، وَأَذَانًا صُمًّا، وَقُلُوبًا غُلْفًا»^(١).

قال ابن تيمية - رحمه الله - (ت ٧٢٨هـ): «العلم بأن الأنبياء قبله بشروا به يعلم من وجوه: أحدها: ما في الكتب الموجودة اليوم بأيدي أهل الكتاب من ذكره، الثاني: إخبار من وقف على تلك الكتب وغيرها من كتب أهل الكتاب - ممن أسلم ومن لم يُسلم - بما وجدوه من ذكره فيها، وهذا مثل ما تواتر عن الأنصار أن جيرانهم من أهل الكتاب كانوا يخبرون بمبعثه، وأنه رسول الله، وأنه موجود عندهم، وكان هذا من أعظم ما دعا الأنصار إلى الإيمان به لما دعاهم إلى الإسلام، حتى آمن الأنصار به وبايعوه من غير رهبة ولا رغبة، ولهذا قيل: إن المدينة فُتحت بالقرآن، لم تفتح بالسيف كما فُتح غيرها...»^(٢).

وقد ذكر الشيخ أمثلة على شهادات الكتب المتقدمة لمحمد ﷺ^(٣).

(١) صحيح البخاري (ح/ ٢١٢٥).

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٥/ ١٦٠).

(٣) المصدر السابق (٥/ ١٩٧).

وأكتفي بذكر بشارتين واردتين أحدهما في التَّوراة والأخرى في الإنجيل، أمَّا البشارة الواردة في التَّوراة فما جاء في سفر التَّثنية أن الله قال لموسى: (أقيم لهم نبياً من وسط إخوتهم مثلك، وأجعل كلامي في فمه، فيُكلِّمهم بكلِّ ما أوصيه به، ويكون أن الإنسان الذي لا يسمع لكلامي الذي يتكلَّم به باسمي أنا أطلبه)^(١).

وأمَّا البشارة الواردة في الإنجيل فما جاء في إنجيل يوحنا أن عيسى عليه السَّلام قال: (إن كنتم تحبُّونني فاحفظوا وصاياي، وأنا أطلب من الآب فيعطيكُم معزياً آخر؛ ليمكث معكم إلى الأبد، روح الحقِّ الذي لا يستطيع العالم أن يقبله؛ لأنَّه لا يراه ولا يعرفه، وأمَّا أنتم فتعرفونه؛ لأنَّه ماكن معكم، ويكون فيكم ... إن أحبَّني أحد يحفظ كلامي، ويحبُّه أبي وإليه نأتي، وعنده نصنع منزلاً. الذي لا يُحبُّني لا يحفظ كلامي، والكلام الذي تسمعونَه ليس لي، بل للآب الذي أرسلني، بهذا كلَّمتكم وأنا عندكم، وأمَّا المعزِّي الرُّوح القدس الذي سيُرسله الآب باسمي فهو يُعلِّمكم كلَّ شيء، ويذكِّركم بكلِّ ما قلته لكم ... قلت لكم الآن قبل أن يكون، حتَّى متى كان تؤمنون، لا أنكلَّم أيضاً معكم كثيراً؛ لأنَّ رئيس هذا العالم يأتي، وليس له فيَّ شيء)^(٢).

(١) سفر التَّثنية، الإصحاح (١٨)، فقرة (١٨-١٩).

(٢) إنجيل يوحنا (١٤/١٥ - ٣٠).

هذا ما يتعلّق بالأدلة -من جهة معرفة دلائل صحّة الإسلام-
القاضية بأنّ الإسلام هو الدّين الحقّ الذي لا يجوز اعتناق غيره، وأنّه
الرّسالة الخاتمة، والنّعمة البيّنة الواضحة.

وأما معرفة ذلك من جهة تذوّق محاسن الإسلام فبعيدٌ أن
يُحصى، «فإنّ الله تعالى لم يشرع شيئاً سدى ولا خلواً من حكمة
بالغة، بل في طوايا ما شرعه وأمر به من الحكم والأسرار التي تُبهر
العقول ما يستدلُّ به النّاظر فيه على ما وراءه فيسجد القلب خضوعاً
وإذعاناً»^(١)، وقد ألّف في هذا الباب جماعات من العلماء بطرائق
مختلفة، فبعضهم ساق المحاسن في مساق أبواب الفقه فيذكر
الفروع وما فيها من المحاسن كالشّاشي المعروف بالقفال الكبير -
رحمه الله- (ت ٣٦٥هـ) في (محاسن الشريعة)، وأبو عبدالله محمد
بن عبدالرحمن البخاري -رحمه الله- (ت ٥٤٦هـ) في (محاسن
الإسلام)، وبعضهم يسوق المحاسن في مساق النّظرة الشّاملة للإسلام
كما صنع الشّيخ عبدالرحمن السّعدي -رحمه الله- (ت ١٣٧٦هـ)
في (الدّرة المختصرة في محاسن الدّين الإسلاميّ)، والشّيخ محمد
الأمين السّنقيطي -رحمه الله- (ت ١٣٩٣هـ) في (الإسلام دين
كامل)، وبعضهم ينظر لجانب ما في الدّين فيسوق المحاسن في ذلك
الجانب دون غيره، كالجانب التّشريعي، أو الاعتقادي، أو الأخلاقي،

(١) بدائع الفوائد لابن القيم (٢/ ١٩٥).

أو مقارنة بدين أو مذهب أو فكر، كما فعل الشيخ فريد الأنصاري - رحمه الله - (ت ١٤٣٠هـ) في (جمالية الدين)، والمفكر علي عزت بيجوفيتش - رحمه الله - (ت ١٤٢٤هـ) في (الإسلام بين الشرق والغرب).

ولأهمية هذا الباب فقد تاق الإمام ابن القيم - رحمه الله - (ت ٧٥١هـ) للكتابة فيه، ودعا الله أن يفتح له فيه ما يُبين عنه، فقال في معرض ذكره لمحاسن تحية الإسلام (السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته) كلاماً أسوقه بطوله لجماله وعمقه حيث يقول: «وقد بان لك أنّها من محاسن الإسلام وكماله، فإذا كان هذا في فرع من فروع الإسلام - وهو التّحية التي يعرفها الخاصّ والعامّ - فما ظنّك بسائر محاسن الإسلام، وجلالته وعظمته وبهجته التي شهدت بها العقول والفطر، حتّى إنّها من أكبر الشّواهد وأظهر البراهين الدّالة على نبوة محمد ﷺ، وكمال دينه، وفضله وشرفه على جميع الأديان، وأنّ معزّته في نفس دعوته، فلو اقتصر عليها كانت آية وبرهاناً على صدقه، وأنّه لا يحتاج معها إلى خارق ولا آية منفصلة، بل دينه وشريعته ودعوته وسيرته من أعظم معجزاته عند الخاصّة من أمّته، حتّى إنّ إيمانهم به إنّما هو مُستند إلى ذلك، والآيات في حقّهم مُقوّيات بمنزلة تظاهر الأدلّة، ومن فهم هذا انفتح له باب عظيم من أبواب العلم والإيمان، بل باب من أبواب الجنّة العاجلة يرقص القلب فيه طرباً ويتمنّى أنّه له

بالدُّنيا وما فيها، وعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيُساعد على
 تعليق كتاب يتضمّن ذكر بعض محاسن الشريعة وما فيها من الحكم
 البالغة والأسرار الباهرة التي هي من أكبر الشواهد على كمال علم
 الرّبّ تعالى وحكمته ورحمته وبرّه بعباده ولطفه بهم، وما اشتملت
 عليه من بيان مصالح الدارين والإرشاد إليها، وبيان مفسد الدارين
 والنّهي عنها، وأنّه سبحانه لم يرحمهم في الدنيا برحمة ولم يحسن
 إليهم إحساناً أعظم من إحسانه إليهم بهذا الدّين القيم وهذه الشريعة
 الكاملة، ولهذا لم يذكر في القرآن لفظة المنّ عليهم إلّا في سياق
 ذكرها كقوله: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ
 يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ
 وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، وقوله:
 ﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُوا عَلَيَّ إِسْلَمَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْتُكُمْ
 لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧]، فهي محض الإحسان
 إليهم، والرّأفة بهم، وهدايتهم إلى ما به صلاحهم في الدّنيا والآخرة،
 لا أنّها محض التّكليف والامتحان الخالي عن العواقب الحميدة،
 والغايات التي لا سبيل إليها إلّا بهذه الوسيلة، فهي لغاياتها المجربة
 المطلوبة بمنزلة الأكل للشّبع، والشّرب للرّيّ، والجماع لطلب الولد،
 وغير ذلك من الأسباب التي رُبّطت بها مُسبّباتها بمقتضى الحكمة
 والعزّة، فلذلك نصب هذا الصّراط المستقيم وسيلة وطريقاً إلى الفوز

الأكبر والسَّعادة، ولا سبيل إلى الوصول إليه إلا من هذه الطريق كما لا سبيل إلى دخول الجنَّة إلا بالعبور على الصَّراط، فالشَّريعة هي حياة القلوب، وبهجة النفوس، ولذَّة الأرواح، والمشقَّة الحاصلة فيها والتَّكليف وقع بالقصد الثَّاني كوقوعه في الأسباب المُفضية إلى الغايات المطلوبة، لا أنَّه مقصود لذاته، فضلاً عن أن يكون هو المقصود لا سواه، فتأمَّل هذا الموضع وأعطه حقَّه من الفكر في مصادرها ومواردها يفتح لك باباً واسعاً من العلم والإيمان فتكون من الرَّاسخين في العلم لا من الذين يعلمون ظاهراً من الحياة الدُّنيا وهم عن الآخرة هم غافلون... فواللهفاه على مساعد على سلوك هذا الطَّريق، واستفتاح هذا الباب والإفضاء إلى ما وراءه ولو بشرط كلمة، بل فواللهفاه على من لا يتصدَّى لقطع الطَّريق والصَّدَّ عن هذا المطلب العظيم، ويدع المُطي وحاديها، ويُعطي القوس باريها، ولكن إذا عظم المطلوب قلَّ المُساعد، وكثر المُعارض والمعاند...»^(١).

وها أنا ذا أسوق لك جملة من الكليَّات الجامعة لمحاسن هذا الدِّين فدونك إيَّاها:

١. اتَّسع مفهوم العبادة في الإسلام، فالعبوديَّة فيه للروح وللجسد وللباطن والظاهر وليست قصراً على أحدهما

(١) بدائع الفوائد (٢/ ١٧٨-١٨٠).

دون الآخر، فالمصلي عابد، والمتفكر في الملكوت عابد أيضاً، والزكاة والصَّوم والحجُّ والجهاد عبوديَّة، كما أنَّ الحبَّ والخوف والرَّجاء والإنابة عبودية أيضاً، فالعبادة: «اسم جامع لكلِّ ما يُحبُّه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظَّاهرة؛ فالصَّلاة والزكاة والصَّيام والحجُّ وصدق الحديث وأداء الأمانة وبرُّ الوالدين وصلة الأرحام والوفاء بالعهود والأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر والجهاد للكفَّار والمنافقين والإحسان إلى الجار واليتيم والمساكين وابن السَّبيل والمملوك من الآدميين والبهائم والدُّعاء والذكر والقراءة وأمثال ذلك من العبادة، وكذلك حبُّ الله ورسوله وخشية الله والإنابة إليه وإخلاص الدِّين له والصَّبْر لحكمه والشُّكر لنعمه والرِّضا بقضائه والتَّوَكُّل عليه والرَّجاء لرحمته والخوف لعذابه وأمثال ذلك هي من العبادة لله»^(١)، وزد على هذا ما أصله مُباح لكن صاحِبته نيَّة إرادة الخير والمعروف، أو البُعد عن الشَّرِّ والمنكر، وفي هذا يقول ﷺ: «وَفِي بُضْعٍ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ»، قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيَأْتِي أَحَدُنَا شَهْوَتُهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وَزْرٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ».

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٠/١٤٩، ١٥٠)، ويُنظر أيضاً: (٢٨٢/١٥).

رواه مسلم^(١)، وهذه الحسنة من محاسن الإسلام عائدة لمادته وجوهره.

٢. نظرة الإسلام الشاملة، ومعالجته الكلية لشؤون الحياة، فهو «أكمل الأديان وأقومها بمصالح القلوب والأبدان، وأنفعها للأفراد والشُّعوب في كلِّ زمان ومكان»^(٢)، «وإذا تأملت كثيرًا مما يُثار من الاستشكالات والاعتراضات ضدَّ أحكام الشريعة فستجد أنها مُنبِعثة من تجزئة النظر إلى الإنسان أو إلى الحياة والوجود، وناشئة من عدم فهم التكامل المُراعى في تشريعات الإسلام والذي يتجاوز إطار المادَّة الصَّيِّق»^(٣)، وهذه الحسنة من محاسن الإسلام عائدة لقدرته على التَّأقلم مع كافَّة الأحوال والظُّروف والمُنغِّيرات، ومعالجته لكلِّ ما يُواجهه.

٣. قوَّة براهين صحَّة الإسلام وتعدُّدها، فأدلة أصول الإسلام مع استقامة أفرادها وقيام كُتلة الدَّلِيل الواحد بنفسه إلاَّ أنَّه لم يكن وحيدًا لذلك الأصل الذي أثبتته، بل تنوَّعت الدَّلالات، فمرة تجد الدَّلِيل عقليًّا، وأخرى فطريًّا، وثالثة تجد في النُّقل

(١) صحيح مسلم (ح/١٠٠٦)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) الضياء اللامع من الخطب الجوامع للشيخ ابن عثيمين (١/ ٢٠٣).

(٣) محاسن الإسلام/ نظرات منهجيَّة لأحمد السيد (١٧).

ما يُثبتُه ولا يخرِمُه وهكذا، فمثلاً «نجد أنَّ البراهين التي يُثبِت بها علماء المسلمين صحَّة نسبة القرآن -من جهة البلاغ- إلى النَّبِيِّ ﷺ، وصحَّة نسبته -من جهة المصدر- إلى الله تعالى تفوق الحصر وتُعَيِّ العادِّين، بل إنَّك تجد في النُّوع الواحد من الأدلَّة المُثبِتة لصحَّة القرآن مؤلِّفات كثيرة، وتحريرات بديعة، وبراهين قاطعة، مثل ما كتبه العلماء المُتقدِّمون في باب إعجاز القرآن كالخطَّابي والجُرْجاني والباقلَّاني وغيرهم»^(١)، وسيأتي في أدلَّة إثبات صدق النَّبِيِّ مُحَمَّدٌ ﷺ ما يُبرهن لك هذه الحسنه من المحاسن العائدة إلى طبيعة براهين الإسلام وأدلَّة صحَّته.

٤. وضوح عقيدة الإسلام في الخالق، فلا يُوجد تراث لأُمَّة من الأمم المُتديِّنة فيه تعظيم للإله سبحانه وتنزيه له عن النَّقائص وعمَّا لا ينبغي أن يكون عليه كما يُوجد في الإسلام من خلال القرآن والسُّنَّة، ولذا فإنَّ العقل لا يجد تكلفاً في قبول الاعتقاد الإسلامي في الله سبحانه وتعالى، بخلاف الخُرافات والأساطير الموجودة في تصوُّرات كثير من البشر تجاه الإله، فالسُّورة التي أخبر النَّبِيُّ ﷺ أنَّها أعظم السُّور تبدأ بحمد الله، والاعتراف بأنَّه ربُّ العالمين، وتذكر شيئاً

(١) المرجع السَّابق (٢٨).

من أسمائه وصفاته، وأنه مالك يوم الدين، وتبين العلاقة بين الخالق والمخلوق، فلا عبودية إلا له، ولا استعانة إلا به، وقل مثل ذلك في أعظم آية في القرآن، في حين أنك تجد في تراث اليهود المُحرَّف إخبارًا عن ندم الخالق على بعض أفعاله، وعجزه عن معرفة مكان آدم عليه السَّلام بعد أن أكل من الشَّجرة واختبأ، وصراع الربِّ مع يعقوب عليه السَّلام، ممَّا يُنزِّه عنه الخالق جلَّ جلاله، وتجد في تراث النَّصارى المُحرَّف أيضًا غموضًا في فكرة الإله، وتأليهاً للمسيح عليه السَّلام مع الاعتراف أنَّه نشأ في رحم أمِّه عليها السَّلام، ثمَّ الادِّعاء بأنَّ نهاية هذا الإله كانت الصَّلب!!، وإذا اتَّضحت العقيدة في الله سبحانه وتعالى فإنَّ ما وراء ذلك من أمور الاعتقاد سهل واضح بين يسير، بخلاف ما لو كان الأصل غير واضح فإنَّ تفاصيل الاعتقاد الأخرى سيكون فيها إشكال^(١)، وهذه الحسنة من محاسن الإسلام عائدة إلى الوضوح في الفكرة والظُّهور في الاعتقاد.

٥. وجود النَّمُودَج العملي المُطبَّق للحقائق النَّظريَّة في الإسلام، فسيرة النَّبيِّ مُحَمَّد ﷺ مليئة زاخرة بامثاله لتعاليم دينه وشريعته التي جاء بها، حتَّى إِنَّ عائشة رضي الله عنها لمَّا

(١) المرجع السَّابق (٣١-٣٥) بتصرُّف يسير.

سألها سائل عن خُلُقِه قالت له: «أَلَسْتَ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟» قَالَ: بَلَى، قَالَتْ: «فَإِنَّ خُلُقَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ كَانَ الْقُرْآنَ» رواه مسلم^(١)، ولا توجد شخصية مخلوق منذ خلق الله الخلق اعتني بتراتها وسيرتها كشخصية مُحَمَّد ﷺ وسيرته^(٢)، ولما أيقن الصَّحابة باقتدارهم على امتثال الوحي واتباع النهج وواقعية ذلك اجتهدوا في زمنه ﷺ وبعد ذلك على اقتفاء سيرته، واتباع منهجه، وتعظيم سنَّته وامتثالها^(٣)، وهذه الحسنه من محاسن الإسلام عائدة إلى الواقعية والقدرة على التَّطَبُّق وعدم الخيالية أو المثاليَّة.

٦. النَّقْلَةُ الْعِلْمِيَّةُ، والنَهْضَةُ الرُّوْحِيَّةُ، والتَّصْحِيحُ الْأَخْلَاقِيّ والإِصْلَاحِيّ الذي جاء به الإسلام مقارنة بما سبقه أو لحقه من جهل وخرافة، حتى شهد بذلك أعداؤه، ومن ذلك ما قاله (ول ديورانت) -أشهر المؤرِّخين في التَّارِيخ الحديث- في كتابه: قِصَّة الحضارة حيث قال: «وإذا ما حكمنا على العظمة بما كان للعظيم من أثر في النَّاس قلنا: إِنَّ مُحَمَّدًا

(١) صحيح مسلم (ح/٧٤٦).

(٢) محاسن الإسلام للسيد (٣٧-٣٨) بتصرُّف يسير.

(٣) للمؤلِّف رسالة بعنوان: (الأربعون في تعظيم السُّنَّة) لعلَّها ترى النور قريباً إن شاء الله.

كان من أعظم عظماء التَّاريخ، فقد أخذ على نفسه أن يرفع المستوى الرُّوحِيَّ والأخلاقيَّ لشعب أَلقت به في دياجير الهمجيَّة حرارة الجوّ وجذب الصَّحراء، وقد نجح في تحقيق هذا الغرض نجاحًا لم يُدانه فيه أيُّ مُصلح آخر في التَّاريخ كَلَّه، وقَلَّ أن نجد إنسانًا غيره حقَّق كلَّ ما كان يحلُم به»^(١)، و«إنَّ هذا النِّجاح ليس مرثًى في نظرنا إلى سبب واحد من الأسباب، ولا إلى فضيلة واحدة من الفضائل، لقد تضافرت عليه شخصيَّة الدَّاعي، ومنهاج دعوته، وشخصيَّة الأُمَّة التي تلَقَّت تلك الدَّعوة، وطبيعة الدَّعوة نفسها، ومن وراء ذلك كَلَّه كلاءة الله ورعايته لهذه الرِّسالة حتَّى بلغت كمالها»^(٢)، وهذه الحسنة من محاسن الإسلام عائدة إلى نوعيَّة الإصلاح الذي جاء به الإسلام.

٧. الوسطيَّة في الإسلام بين جحيم الغلو وزمهرير الجفاء، حيث إنَّك لو أدت عقلك في كلِّ القضايا والقيم التي جاء بها الإسلام لوجدته وسطًا بين رذيلتين، رذيلة الإفراط والمغالاة، ورذيلة التَّفريط والمجافاة، سواء كان الأمر مُتعلِّقًا بالمعتقدات، أو العبادات، أو المعاملات، أو في أحكام

(١) قصَّة الحضارة (١٣/٤٧).

(٢) نظرات في الإسلام لمحمَّد عبدالله دراز (٦).

الأسرة والعلاقات، أو القوانين والعقوبات، أو الأخلاق والسلوكيات، ودونك هذا المثال لإيضاح الفكرة: فعند المسلمين يجوز للزوج إن رأى عدم صلاحية الزوجة له لأسبابه الخاصة به أن يُطلق امرأته ثم يراجعها مرتين، وعند الطَّلقة الثالثة لا يُمكنه العودة إليها إلا بعد زواجها من رجل آخر ثم طلاقها منه، في حين أن الطلاق مرة واحدة عند اليهود، وممنوع عند النصارى الكاثوليك^(١)، ففكرة الفرصة الواحدة عند اليهود، أو الحرمان عند النصارى = مقابل إعطاء الفرص الثلاث في الإسلام؛ لاستدراك الخطأ، أو تصحيح ما اعوجَّ ظاهر فيها الوسطية التي نتحدث عنها، وقل مثل ذلك في الاعتقاد بالله، أو الإيمان بالأنبياء والمرسلين، وغير ذلك ممَّا تبيَّض به آلاف الأوراق والألواح والقراطيس.

هذا ما أسعف الوقت والخاطر بذكره من محاسن هذا الدين العظيم، ومن طلب المزيد زيد، ومن رام الاستقصاء أعياه الطريق، ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

(١) يُنظر بحث: الطلاق في منظور الإسلام / دراسة مقارنة بمنظوري اليهودية والنصرانية لعثمان غرغدو (١٠).

ثبوتية السنة النبوية

ثبوت حجتها

الإسناد الأصم وبطائفة
الرسالة، وأروا إليه عند
البراع، والتأخير من مخالفة
أمره

إن لا يمكن استئصال أثر إلا
بإثبات حجته لسنة

تاريخ الصحابة المتأخر في
تصديق خبر النبي
وإثبات أمره واجتباب جهة
ثبوت سنة واضحة على إثبات
حجته السنة ووضوح
أمرها

الأدلة العقلية

الإسناد الأصم وبطائفة
الرسالة، وأروا إليه عند
البراع، والتأخير من مخالفة
أمره

الأدلة الثالثة على أن الله قد
حفظ الذكر (أما نحن برأينا
الذكر زيادة على غيرنا)

بركة إيمان في تلك الفنون

ثبوت حفظها وتبليغها

الأدلة التاريخية

تأخر ظهور حجة رد السنة

أن السنة كتبت في وقت مبكر
ومسجلة فالتاريخ

شدة الضيق في النقل

طرح التسويع في السنة النبوية لم
يأخذوا بعين الاعتبار
والحجج والبراهين المتعددة
في سائر الروايات والبراهين

لأن الأحاديث الواردة
المروية في الصحاح أو
بالتسليم لغيرها

كثرة الطرق الواردة قوية على
عدم التماس على الكذب
والشك

الأدلة العقلية

إن الله أودع في جسد البشر
القدرة على حفظ تكليف لا
يخطئ كلام من حديثه أهم
من نظم البشر، وطلب
الهدى

الكتاب وحده فيه كثرة في
إثباته وتعدد كتابه على لسان
من شأه أن يحفظه ولا يخطئ
لم يتصور أن الله سبحانه
سأله سبحانه

الإنسان بين البشرية
توحيد ولا يمكن أن يكون
الإنسان بالجميع على حد
سواء وتخصيحه محمد
سجلت بأمر من الملائكة
والجنان

أن من المأمور به أن النبي
كان يعلمه وطبقه لأمره من
تلك كلمة هذا من الحديث
أمر من النبيين



﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾

هنا نصل إلى السؤال الثالث الذي سيُسأل عنه الإنسان في قبره: (مَنْ نَبِيُّكَ؟).

والجواب عن هذا السؤال مبنيٌّ على التسليم بأصل سابق وهو: (وجود النبوة) أصلاً، فما الدلائل على هذا الأصل؟

ويمكن أن نُجمل أصول الأدلة على (وجود الأنبياء) في ثلاث حُجج عقلية^(١) هي:

| | | |
|-------------------------------------|-------------------------|---------------------------|
| دليل على الاستدلال على النبوة | دليل ضرورة النبوة | دليل إمكانية النبوة |
|-------------------------------------|-------------------------|---------------------------|

(١) يُنظر -من البحوث المعاصرة-: دلائل (فصول في النبوة وصحة الإسلام) لمحمد سمير [٢٤-٤٤]، الأصول التي يقوم عليها الإيمان بالنبوة والوحي للدكتور/ سلطان العميري ضمن كتاب: (دلائل أصول الإسلام) [١٣٣-١٠١].

أَمَّا (دليل إمكانية النبوة) فيعني:

١- أن الله الذي خلق الكون وأحدثه وأوجده من العدم قادر على أن يخلق ما هو أصغر منه وأسهل، وقد أشار لهذا الاستدلال بقوله: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [غافر: ٥٧].

٢- والذي قدر على إتقان الكون وإحكامه، وإعطاء كل خلق صفة ومزية = قادر على أن يبعث رسلاً للناس يصطفاهم من خلقه، ويختصهم بالرسالة، فهذا ممكن عقلاً وواقع شرعاً، وقد أشار لهذا الاستدلال بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ يَجْعَلُونَهُ قَرَأِيسَ يُبَدُّونَهَا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا وَعَلَّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١].

وَأَمَّا (دليل ضرورة النبوة) فيعني: أن وجود الأنبياء حاجة بشرية قائمة، وضرورة عدلية لازمة عند مُحاسبة الخلق؛ فوجود الأنبياء هو المتوافق مع الحكمة الإلهية، المُظهر للرحمة الربانية، المُنسجم مع عدل الخالق، وذلك من خلال أمور منها:

١- أن الإنسان قد يغفل وينسى الحكمة التي من أجلها قد خلق، ويذهل عن الحق الذي جعله الله على عبده، وهذا النسيان والغفلة

عن العبودية وصف خص الله به الإنسان دون سائر المخلوقات، ورتب عليه أن جعله هو المكلف المحاسب على الطاعة من عدمها دون ما سواه، وحصول نسيانه وغفلته إنما وقع جرأ المؤثرات الخارجية التي ربما غيرت فطرته، أو أضعفت عبوديته، وطريقة تذكيره ببعث الأنبياء والرسل، عن طريق الوحي الذي يربطهم بربهم، سواء كان الوحي مباشرة أو عن طريق الملائكة، فصار وجود هؤلاء الأنبياء ضرورة، وقد أشار لهذا الاستدلال النبي محمد ﷺ بقوله: «أَلَا إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أَعْلَمَكُم مَّا جَهِلْتُمْ، مِمَّا عَلَّمَنِي يَوْمِي هَذَا، كُلُّ مَالٍ نَحَلْتُهُ عَبْدًا حَلَالًا، وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي خُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرَمْتُ عَلَيْهِمْ مَا أَحَلَّ لَهُمْ، وَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا، وَإِنَّ اللَّهَ نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، فَمَقَّتَهُمْ عَرَبُهُمْ وَعَجَمَهُمْ، إِلَّا بَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَقَالَ: إِنَّمَا بَعَثْتُكَ لِأَبْتَلِيكَ وَأَبْتَلِي بِكَ، وَأَنْزَلْتُ عَلَيْكَ كِتَابًا لَا يَغْسِلُهُ الْمَاءُ، تَقْرُوهُ نَائِمًا وَيَقُظَانُ». رواه مسلم^(١).

٢- أن العلاقة مع الإله -الذي هو أشرف الموجودات- لا يمكن أن يكون مصدرها الإنسان نفسه، وإنما يجب أن يكون مصدرها الإله العظيم، وهذا إنما يكون بالوحي والنبوة والرسل، فصار وجودهم

(١) صحيح مسلم (ح/ ٢٨٦٥)، من حديث عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال ذات يوم في خطبته.

ضرورة كما قال سبحانه: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

٣- أَنَّ النُّفُوسَ تَشَوِّفُ لِمَعْرِفَةِ خَالِقِهَا وَمَعْبُودِهَا، وَالاطَّلَاعَ عَلَى كِمَالَاتِهِ، وَالْعِلْمَ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَهَذَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا بِطَرِيقِ مَأْمُونٍ، وَاللَّهُ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ، وَلَنْ يَرَاهُ أَحَدٌ فِي الدُّنْيَا، فَكَانَ الطَّرِيقُ الْمَأْمُونُ لِمَعْرِفَتِهِ (الوحي) لَا غَيْرَ، عَنْ طَرِيقِ أَنْبِيَائِهِ وَرُسُلِهِ الَّذِينَ اصْطَفَاهُمْ، وَلِذَا كَانَ الْوَحْيُ هُوَ الْمَصْدَرُ الْوَحِيدُ لِلتَّعَرُّفِ عَلَيْهِ، وَكَانَتْ أَعْظَمُ آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ هِيَ الَّتِي تَتَحَدَّثُ عَنْهُ سُبْحَانَهُ (آيَةُ الْكَرْسِيِّ)، فَصَارَ وَجُودُهُمْ مَهْمًا تَحْتَاجُهُ الْبَشَرِيَّةُ.

٤- أَنَّ الْإِنْسَانَ -الَّذِي هُوَ أَشْرَفُ الْمَخْلُوقَاتِ- قَدْ خَصَّصَهُ اللَّهُ بِخَصَائِصٍ تُمَيِّزُهُ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ، وَرَتَّبَ عَلَى هَذِهِ الْخَصَائِصِ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ، وَالْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَمِنْ أَهَمِّ تِلْكَ الْخَصَائِصِ: الْعَقْلُ الَّذِي يَسْتَلْزِمُ الْقَصْدَ وَالْإِرَادَةَ ذَاتَ الْحِكْمَةِ، وَعُقُولُ النَّاسِ غَيْرُ مُتَّفِقَةٍ، وَمَقَاصِدُهُمْ لَيْسَتْ وَاحِدَةً، وَبِنَاءٌ عَلَيْهِ فَتَصَرُّفَاتُهُمْ مُخْتَلِفَةٌ، ففِيهَا الصَّوَابُ وَالْخَطَأُ، وَالصَّالِحُ وَالْفَاسِدُ، وَالْحَقُّ وَالْبَاطِلُ، فَمَا الْمَعْيَارُ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَرْجِعُ وَالْفَاصِلُ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ؟ وَالْمِيزَانُ الَّذِي يُعْرِفُ بِهِ الْخَيْرَ مِنَ الشَّرِّ؟ وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا الْمِيزَانَ لَا بَدَّ وَأَنْ يَكُونَ خَارِجًا عَنِ الْإِنْسَانِ نَفْسِهِ، وَلِذَا قِيلَ: (يُوجَدُ مَلْحَدُونَ عَلَى

أخلاق، ولكن لا يوجد إلحاد أخلاقي^(١)، ولو كان مصدر الميزان هو الإنسان نفسه فلم حصل الاختلاف إذن؟ والمشكل لا يُحاكم إلى المشكل نفسه فهذا هو (الدور)^(٢) الممتنع عقلاً، علاوة على أن الإنسان لا يُمكن أن تكون أحكامه شاملة صالحة لكل زمان ومكان، هذا فضلاً عن عدم تجرّده وربّما وقع في التّحيّز، ولذا وجب أن يكون الميزان خارجاً عن جنس الإنسان فكان (الوحي) هو المعيار وقد أشار الله لهذا الاستدلال بقوله: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]، قال ابن تيمية - رحمه الله - (ت ٧٢٨هـ): «والإنسان مضطّرٌّ إلى شرع في حياته الدُّنيا؛ فإنّه لا بدّ له من حركة يجلب بها منفعة، وحركة يدفع بها مضرّته؛ والشرع هو الذي يُميّز بين الأفعال التي تنفعه والأفعال التي تضرّه وهو عدل الله في خلقه، ونوره بين عباده؛ فلا يمكن للأدميين أن يعيشوا بلا شرع يُميّزون به بين ما يفعلونه ويتركونه»^(٣)، و(الوحي) إنّما طريقه النّبوة والرّسالة.

(١) الإسلام بين الشرق والغرب لعللي عزت بيجوفيتش (١٧٥).
(٢) ويسمّى الدور القبلي والسّبقي، وهو مُمتنع باتّفاق العقلاء، والدّور هو: توقف الشّيء على ما يتوقّف عليه، أو: حاجة الشّيء إلى شيء آخر، ويكون الشّيء الآخر مُحتاجاً إلى من احتاج إليه، مثل أن يُقال: لا يكون هذا (أ) إلا بعد ذاك (ب)، ولا يكون ذاك (ب) إلا بعد هذا (أ)، يُنظر: التعريفات للجرجاني (١٠٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ١١٤).

وَأَمَّا (دليل القدرة على الاستدلال على النبوة) فيعني:

١- أن من رحمة الله أن يسر للخلق ما يُميّزون به بين الصادق والكاذب، فكيف بأصدق الصادقين (النبي) وأكذب الكاذبين (مُدَّعي النبوة)؟ «فالتَّمييز بين الصادق والكاذب له طرق كثيرة فيما هو دون دعوى النبوة فكيف بدعوى النبوة!»^(١).

٢- أن حكمة الله تقتضي ألا يُرسل رسولاً أو نبياً إلا ومعه من الأدلة ما يُثبت صدقه وصوابه، فالبشر -ولله المثل الأعلى- لا يمكن أن يبعثوا رسولاً في أمر خطير ولا يكون معه ما يُثبت أنه صادق وأنه مُرسل من هذه الجهة أو تلك، وفي توضيح هذه القضية قال ﷺ: «مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أَوْتِيَ وَحِيًّا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيْهِ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرُهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ». متفق عليه^(٢).

٣- أن من تمام عدل الله -سبحانه وتعالى- أن يُعطي الصادق حقه من التَّكريم والتَّأييد والنُّصرة، وأن يُسلِّط على الكاذب ما يستحقُّه من الإهانة والصَّغار والدَّلة.

٤- أن كمال قدرة الله يستلزم قدرته على إحداث البراهين الدَّالة

(١) شرح الأصبهانية لابن تيمية (٥٣٩).

(٢) صحيح البخاري (ح/ ٤٩٨١)، صحيح مسلم (ح/ ١٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

على صدق الأنبياء، وقدرته على فطر الناس على التمييز بين الصادقين والكاذبين.

إذا آمنا بهذا فكيف يختار الله أنبياءه؟ قد جاء الجواب عن هذا في القرآن بقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، قال مقاتل بن سليمان: «﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي﴾ يستخلص ﴿مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ فيجعله رسولا فيُوحى إليه ذلك، ليس الوحي إلا إلى الأنبياء»^(١)، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥]، وقال: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِنْ ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَءِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرَوْا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: ٥٨]، ولما اعترض المشركون على رسالة محمد ﷺ وقالوا لِمَ لَمْ تكن لأحد الرجلين العظيمين في مكة والطائف (الوليد بن المغيرة وعروة بن مسعود الثقفي) قال سبحانه: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِنَ الْقُرْبَيْنِ عَظِيمٍ﴾ (٣١) أَهْمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُلْحِيًّا وَرَحِمْتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: ٣١-٣٢]، وبخصوص محمد ﷺ فقد قال عن نفسه: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَىٰ قُرَيْشًا مِنْ

(١) تفسير مقاتل بن سليمان (١/٣١٨).

كِتَابَتَهُ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشِ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ». رواه مسلم^(١)، فالنبوة والرِّسالة محض اصطفاء واجتباء واستخلاص.

والأنبياء والرُّسل لا يُحصي عددهم إلا الله كما قال: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]، وقال: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا﴾ [النحل: ٣٦]، وقد وردت بعض الأحاديث في ذكر عددهم، وأشهرها حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَمْ الْأَنْبِيَاءُ؟، قَالَ: «مِائَةُ أَلْفٍ وَعِشْرُونَ أَلْفًا»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَمْ الرُّسُلُ مِنْ ذَلِكَ؟، قَالَ: «ثَلَاثُ مِائَةٍ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ جَمًّا غَيْرًا». رواه ابن حبان^(٢)، لكن هذا الحديث قد ضعفه الإمام أحمد، ومحمد بن نصر المروزي، وابن تيمية، وابن عبد الهادي وغيرهم^(٣)، والذي يظهر أنَّ «جميع الأحاديث في هذا الباب ضعيفة، بل عدَّ ابن الجوزي حديث أبي ذرٍّ من الموضوعات، والمقصود أنَّه ليس في عدد الأنبياء والرُّسل خبر يُعتمد عليه، فلا يعلم عددهم إلاَّ

(١) صحيح مسلم (ح/ ٢٢٧٦) من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه.

(٢) صحيح ابن حبان (ح/ ٣٦١)، وقد روى شقَّه الأخير - في عدد المرسلين - أحمد في المسند (ح/ ٢١٥٤٦) و(ح/ ٢١٥٥٢)، وقال محققو المسند: «إسناده ضعيف جداً؛ لجهالة عبيد بن الخشخاش، ولضعف أبي عمر الدمشقي، وقال الدَّارقطني: المسعودي عن أبي عمر الدمشقي متروك».

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٤٠٩)، الصارم المنكي (٢٤١).

الله سبحانه وتعالى، لكنَّهم جم غفير»^(١)، وقد ذكر الله منهم خمسة وعشرين نبيًّا في القرآن، منهم خمسة هم أولو العزم جاء ذكرهم في سورة الأحزاب، وسورة الشورى.

وقد جعل الله النبوة في الرجال وحدهم دون الإناث؛ لما علمه سبحانه بحكمته أنَّها لا تصلح إلَّا لهم، فقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ﴾ [يوسف: ١٠٩] / [النحل: ٤٣] / [الأنبياء: ٧]، فالنبوة تستلزم الشهرة والاختلاط بعموم النَّاس والتَّقلُّ والمواجهة وربَّما خوض الحروب، وتقتضي القوامة والحكم والقضاء، وهذه المهام والتكاليف تناسب الرِّجال دون النِّساء، زد عليه أنَّ المرأة يعترها -بطبيعة خلقها- ما يُعطِّلها عن بعض مهامِّها الأساسيَّة وذلك في حال عدَّتْها أو نفاسها ولذا أُسْقِطت عنها الصَّلَاة، وأوجب عليها تأجيل الصَّوم في تلك الظروف.

وهنا يأتي السُّؤال: ماذا يعني الإيمان بالأنبياء -عليهم السَّلام- ومنهم محمَّد ﷺ؟

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لابن باز (٢/ ٦٦، ٦٧)، وقال ابن عطية -رحمه الله- (ت ٥٤٢هـ) في تفسيره (٢/ ١٣٧): «وقوله تعالى: ﴿وَرُسُلًا لَّمْ نَقْضِصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤] يقتضي كثرة الأنبياء دون تحديد بعدد، وقد قال تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٨]، وما يُذكر من عدد الأنبياء فغير صحيح، الله أعلم بعدَّتْهم، صلى الله عليهم».

والجواب: يعني أمورًا عدة هي:

| | |
|-----------------------------|----------------------------------|
| (١) الإيمان بالله ابتداءً | (٢) الإيمان بهم وتصديقهم إجمالاً |
| (٣) الإيمان بمحمد ﷺ تفصيلاً | (٤) اليقين ببلاغهم للرَّسالة |
| (٥) طاعتهم والتَّسليم لهم | (٦) محبَّتهم وولائهم |

فلا يُمكن أن يكون إنسان مؤمناً بنبيٍّ أو رسولٍ إلا وهو يؤمن بمن أرسله وهو الله.

ثمَّ إنَّ الإيمان بواحد منهم يستلزم الإيمان بجميعهم، وقد أشار النَّبيُّ ﷺ لهذا المعنى بقوله: «الْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَالَاتٍ، أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ» متفق عليه^(١)، والكفر بواحد منهم كفر بجميعهم أيضاً، ولذا لما حكى الله كفر أقوامٍ بعض الأنبياء عبَّرَ بأنَّهم كفروا وكذَّبوا بجميع المرسلين فقال: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٥]، وقال: ﴿كَذَّبَتْ عَادُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٢٣]، وقال: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٤١] وقال: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ

(١) صحيح البخاري (ح/ ٣٤٤٣)، صحيح مسلم (ح/ ٢٣٦٥)، وهذا لفظ البخاري، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الْمُرْسَلِينَ ﴿ [الشعراء: ١٦٠]، وقال: ﴿ كَذَبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: ١٧٦]، وقال: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١]، وقال: ﴿ ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

وَأَمَّا مُحَمَّدٌ ﷺ فهو خاتمتهم ودينه مهيمنٌ على كلٍّ من سبقه كما قال سبحانه: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا ءَاتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْلَفُونَ ﴾ [المائدة: ٤٨].

وقد بلغ جميعهم ما أرسلوا به، فقد قطع الله حجة كلٍّ من بُعث إليه رسول كما قال: ﴿ رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٥]، وقال:

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [النساء: ٦٤]،
وكيف يُطاع إلا وقد بلغ ما أُرسِل به، وقال: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ
إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ
يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقال ﴿ وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا
خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ [فاطر: ٢٤].

وطاعة أقوامهم لهم واجبة لازمة حتمية، كما قال: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا
مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [النساء: ٦٤]، وقال: ﴿ قُلْ أَطِيعُوا
اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ
تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلْغُ الْمُبِينُ ﴾ [النور: ٥٤].

وحُبُّهم علامة إيمان بهم، يُثمر اقتداءً وتباعاً، ولذا قال الله بعد أن
ذكر ثمانية عشر نبياً: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَلْتَدُهُ قُلْ
لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام: ٩٠]،
وقد أوجب الله على خلقه ولاية أوليائه فقال: ﴿ وَمَنْ تَوَلَّى اللَّهَ وَرَسُولَهُ
وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنْ حَزَبَ اللَّهُ هُمْ الْغَالِبُونَ ﴾ [المائدة: ٥٦]، وقال: ﴿ إِنْ وَلِيَ
اللَّهُ الَّذِي نَزَلَ الْكِتَابُ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، وقال:
﴿ وَسَلَّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الصافات: ١٨١]، فالأنبياء هم صفوة
خلقه - سبحانه وتعالى -، ولهم المقام العالي من ولايته.

وههنا تأتي عُقْدة الباب وهي: ما الدلائل الشرعية العقلية على

نبوة محمد ﷺ؟ (١)

والجواب: أن دلائل نبوته، وبراهين صدق رسالته ﷺ تظهر من خلال أمور كثيرة يرتبط بعضها ببعض فتشكّل دلالة قطعية على أنه ﷺ نبي مرسل من عند الله، من أهمّها وأجمعها هذه البراهين والدلائل الستة:

| | | |
|-------------------------|---|--|
| التَّجُرُّد الإصلاحي | الكمال التَّشريعي | الكمال الشَّخصي والأخلاقي |
| القرآن الكريم | الإكثار من الإخبار بالغيبيّات الصَّادقة | انحرام السُّنن الكونية بين يديه (الآيات والمعجزات) |

(١) يُنظر: دلائل نبوة محمد ﷺ للدكتور/ سلطان العميري ضمن كتاب: (دلائل

أصول الإسلام) [١٥٨ - ١٣٧]

أَمَّا كَمَالُ شَخْصِيَّتِهِ وَأَخْلَاقِهِ: فَقَدْ عُرِفَ بِأَعْظَمِ الصِّدْقِ، وَأَعْلَى مَقَامَاتِ الْأَمَانَةِ، وَلَمْ يُعْرِفْ عَنْهُ كَذِبٌ أَوْ فَجُورٌ أَوْ خِيَانَةٌ أَوْ أَيُّ خَلْقٍ سِئٍّ قَبْلَ إِعْلَانِهِ نُبُوَّتِهِ، وَالنُّبُوَّةُ قَائِمَةٌ فِي أَصْلِهَا عَلَى (الْإِخْبَارِ عَنِ اللَّهِ) فَكَيْفَ يَأْتِي عَقْلًا أَنَّهُ صَادِقٌ أَمِينٌ إِلَى سَنِّ الْأَرْبَعِينَ ثُمَّ يَكْذِبُ بَعْدَ ذَلِكَ غَايَةَ الْكَذِبِ وَأَشْنَعَهُ؟!

وَقَدْ شَهِدَ لَهُ أَعْدَاؤُهُ بِالصِّدْقِ، وَلَوْ عَرَفُوا أَنَّهُ كَذَبَ كَذِبَةً - وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً - لَمَا تَرَكُوهَا لَهُ، وَلَضَخَّمُوهَا مِنْ أَجْلِ إِسْقَاطِهِ وَتَكْذِيبِهِ فِيمَا ادَّعَاهُ مِنَ النُّبُوَّةِ.

فَحَقِيقَةُ تَرْكِيبَةِ هَذَا الدَّلِيلِ: أَنَّ ادِّعَاءَهُ لِلنُّبُوَّةِ + كَمَالُ شَخْصِيَّتِهِ وَأَخْلَاقِهِ = بَرَهَانٌ عَلَى ثُبُوتِ نُبُوَّتِهِ وَصِدْقِ دَعْوَتِهِ.

أَمَّا الْكَمَالُ التَّشْرِيعِيُّ: فَدِينُ الْإِسْلَامِ شَمَلَ جَمِيعَ مَجَالَاتِ الْحَيَاةِ، وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى زَاوِيَةٍ دُونَ الْأُخْرَى، وَكَانَتْ شُمُولِيَّتُهُ فِي غَايَةِ الْجَمَالِ وَالْكَمَالِ، ثُمَّ إِنَّ الَّذِي أَوْصَلَهُ لَنَا رَجُلٌ وَاحِدٌ وَلَيْسَ فَرِيقًا أَوْ مَجْمُوعَةً، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ وَصْفِ هَذَا النَّاقِلِ وَإِضَاحُ عِبْقَرِيَّةِ شَخْصِيَّتِهِ وَكَمَالِ أَخْلَاقِهِ، وَفِي بَيَانِ لِكَمَالِ التَّشْرِيعِ وَشُمُولِيَّتِهِ رَوَى سَلْمَانٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: قَدْ عَلَّمَكُمُ نَبِيُّكُمْ ﷺ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةَ قَالَ: فَقَالَ: أَجَلُ «لَقَدْ نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِعَاثِطٍ، أَوْ بَوْلٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ

بِعَظْمٍ». رواه مسلم^(١)، ومِمَّا «يُحْكِي أَنَّ الرَّشِيدَ كَانَ لَهُ طَبِيبٌ نَصْرَانِي حَازِقٌ فَقَالَ لِعَلِي بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ: لَيْسَ فِي كِتَابِكُمْ مِنْ عِلْمِ الطَّبِّ شَيْءٌ، وَالْعِلْمُ عِلْمَانِ: عِلْمُ الْأَدْيَانِ وَعِلْمُ الْأَبْدَانِ، فَقَالَ لَهُ: قَدْ جَمَعَ اللَّهُ الطَّبَّ كُلَّهُ فِي نَصْفِ آيَةٍ مِنْ كِتَابِهِ، فَقَالَ لَهُ: مَا هِيَ؟ قَالَ: قَوْلُهُ -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١]، فَقَالَ النَّصْرَانِي: وَلَا يُؤْثَرُ عَنْ رَسُولِكُمْ شَيْءٌ مِنَ الطَّبِّ. فَقَالَ: جَمَعَ رَسُولُنَا ﷺ الطَّبَّ فِي أَلْفَاظٍ يَسِيرَةٍ، قَالَ: مَا هِيَ؟ قَالَ: «الْمَعِدَةُ بَيْتُ الدَّاءِ، وَالْحِمِيَّةُ رَأْسُ الدَّوَاءِ، وَأَعْطَى كُلَّ بَدَنٍ مَا عَوَّدَتْهُ»^(٢)، فَقَالَ النَّصْرَانِيُّ: مَا تَرَكَ كِتَابَكُمْ

(١) صحيح مسلم (ح/ ٢٦٢).

(٢) ذكرت الحكاية للاستئناس، وإلَّا فالحديث الوارد فيها لا تصحُّ نسبته للنبي ﷺ، قال السَّخَاوِيُّ -رحمه الله- (ت ٩٠٢هـ) في المقاصد الحسنة (٦١١): «لَا يَصَحُّ رَفْعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، بَلْ هُوَ مِنْ كَلَامِ الْحَارِثِ بْنِ كُلْدَةَ طَبِيبِ الْعَرَبِ أَوْ غَيْرِهِ، نَعَمْ عِنْدَ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا فِي الصَّمْتِ مِنْ جِهَةِ وَهْبِ بْنِ مَنْبِهِ قَالَ: أَجْمَعَتِ الْأَطْبَاءُ عَلَى أَنَّ رَأْسَ الطَّبِّ الْحِمِيَّةُ، وَأَجْمَعَتِ الْحُكَمَاءُ عَلَى أَنَّ رَأْسَ الْحِكْمَةِ الصَّمْتُ»، وَقَدْ وَقَفْتُ حِينَ إِعْدَادِ رِسَالَةِ الدُّكْتُورَةِ (الْأَحَادِيثُ الَّتِي قِيلَ إِنَّهَا أَصْلُ فِي الْبَابِ) عَلَى كَلَامِ لَابِنِ رَجَبٍ -رحمه الله- (ت ٧٩٥هـ) يُوضِّحُ فِيهِ الْحَدِيثَ الْأَصْلَ فِي الطَّبِّ، وَهُوَ حَدِيثُ الْمُقَدِّمِ بْنِ مَعْدِي كَرَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ -رحمه الله- فِي جَامِعِ الْعِلْمِ وَالْحِكْمِ (٢/ ٤٦٨): «وَهَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ جَامِعٌ لِأَصُولِ الطَّبِّ كُلِّهَا»، وَالْحَدِيثُ هُوَ: أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مَلَأَ آدَمِيٌّ وَعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنٍ. بِحَسَبِ ابْنِ آدَمَ أَكَلَاتِ يَفْمَنَ صَلْبَهُ، فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالََةَ فَنُلْتُ لِطَعَامِهِ وَنُلْتُ لِشَرَابِهِ وَنُلْتُ لِنَفْسِهِ»، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (ح/ ٢٣٨٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ (ح/ ٦٧٣٩)، وَابْنُ مَاجَهٍ (ح/ ٣٣٤٩)، وَأَحْمَدُ (ح/ ١٧١٨٦)، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ عَقِبَهُ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

ولا نبيكم لجالينوس طباً»^(١).

فحقيقة تركيبة هذا الدليل: أن ادعاءه للنبوة + ما سبق من بيان كمال شخصيته وأخلاقه + كونه رجلاً واحداً + غاية الجمال في التشريع + شمولية الدين = برهان على ثبوت نبوته وصدق دعوته.

أما التجرد الإصلاحي: فقد قام في دعوته الإصلاحية بأعمال تدلُّ دلالة قطعية على أنه مُرسل من عند الله؛ وذلك بوثوقته العالية بما يقول أو يُخبر به من نفسه، أو ما يُخبر به عن غيره، حتَّى أنه قرأ عليهم سورة المسد القاضية بكفر أبي لهب وزوجه وموتهما على ذلك ثمَّ دخولهما النَّار، ولم يستطع أبو لهب ولا زوجه أن يُبطلا النبوة بإيمانهما بعد نزول السُّورة، وقد بقيا بعدها دهرًا، وتهديده أيضًا لخصومه والمخالفين له، وقوّته في مواجهتهم استمساكًا بالوحي الذي معه، وكان يقرأ عليهم من أمثال قوله تعالى: ﴿سَيَهْرُمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٥]، إضافة إلى زُهده الشَّدِيد في الدُّنيا وانشغاله عن متاعها، وإنكاره البالغ لمن رفع مقامه فوق ما يستحقّه وعدم رضاه بذلك، وأحد الصُّور الكاشفة لهذا الأمر أنه قال في يوم كسوف الشَّمس لَمَّا أُشيع أنَّ ثَمَّةَ علاقة بين الكسوف وموت ابنه إبراهيم قال: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ

(١) تفسير الزمخشري (٢/ ١٠٠).

فَصَلُّوا، وَادْعُوا اللَّهَ». متَّفَق عليه^(١)، ولو كان غير مُتَّجَرِّد لاستغْلُ
المناسبة ووظف الحادثة.

فحقيقة تركيبة هذا الدَّلِيل: أنَّ ادعاءه للنَّبْوة + وثوقيَّته في دعوته +
الأخبار الجازمة والوعيد الشَّدِيد لخصومه + زهده في الدُّنيا + إنكاره
لما يُخالف أصل دعوته ولو كان فيه مصلحة شخصيَّة له = برهان على
ثبوت نبوّته وصدق دعوته.

وأما انخرام السُّنن الكونيَّة بين يديه (الآيات والمعجزات)
فكثيرة، وهذا الانخرام وشيوعه وتنوّعه في الفلك والطَّبِّ والإحياء
والجيولوجيا وأصناف العلوم، مع عدم طلبه لتلك العلوم وعدم معرفته
لها من قبل من مثل: انشقاق القمر، وتكثير الطَّعام، وتسبيح الحصى،
وحنين الجذع، وتحرك الأشجار إليه، ومداواة الجروح والإصابات
دليل قاطع بالتّواتر المعنوي على صحّة قوله وما يدعو إليه.

فحقيقة تركيبة هذا الدَّلِيل: أنَّ ادعاءه للنَّبْوة + حصول انخرام
السُّنن الكونيَّة بين يديه + عدم معرفته لها من قبل + عدم طلبه لتلك
العلوم = برهان على ثبوت نبوّته وصدق دعوته.

(١) صحيح البخاري (ح/١٠٤٣)، صحيح مسلم (ح/٩١٥)، وهذا لفظ
البخاري، من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

وَأَمَّا الْإِكْثَارُ مِنَ الْإِخْبَارِ بِالْغَيْبِيَّاتِ الصَّادِقَةِ فإيضاحه: أَنَّهُ كَانَ يُكْثَرُ مِنْ تِلْكَ الْأَخْبَارِ، ثُمَّ هُوَ مِنْ يَبْدَأُ النَّاسَ بِتِلْكَ الْأَخْبَارِ مِنْ غَيْرِ سَوْأَلٍ أَوْ طَلَبٍ، ثُمَّ إِنَّ تِلْكَ الْأَخْبَارَ تَقَعُ كَمَا أَخْبَرَ سِوَاءَ كَانَتْ وَقُوعُهَا فِي حَيَاتِهِ أَوْ بَعْدَ مَمَاتِهِ، وَكَانَ يُخْبِرُ بِهَا جَازِمًا وَوَائِقًا لَا مُتَرَدِّدًا، مَعَ اسْتِحْضَارِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَكْتُبُ أَوْ يَقْرَأُ، بَلْ لَمْ يُسَافِرْ قَبْلَ بَعْثِهِ سِوَى سَفَرَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: وَهُوَ صَغِيرٌ مَعَ عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ، وَالْأُخْرَى: كَانَتْ تِجَارَةً لَزَوْجَتِهِ خَدِيجَةَ، ثُمَّ لَمْ يُخْطِئْ وَلَا مَرَّةً وَاحِدَةً، كُلُّ هَذَا يَدُلُّ دَلَالَةً قَاطِعَةً عَلَى صِدْقِهِ وَنُبُوَّتِهِ.

فحقيقة تركيبة هذا الدليل: أَنَّ ادعاءه للنبوة + إكثاره من الإخبار بالغيبيات + أَنَّهُ هُوَ مَنْ يَبْدَأُ بِهَا مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ + وَقُوعُ تِلْكَ الْأَخْبَارِ كَمَا قَالَ وَحَكَى + وَثُوقِيَّتُهُ عِنْدَ إِخْبَارِهِ + أَمِّيَّتُهُ + قَلَّةُ سَفَرِهِ وَخُلُطَتُهُ بِأَصْنَافِ النَّاسِ = بَرَهَانٌ عَلَى ثُبُوتِ نُبُوَّتِهِ وَصِدْقِ دَعْوَتِهِ.

وَأَمَّا الدَّلِيلُ السَّادِسُ وَهُوَ: (القرآن الكريم) فقد سبق ذكره في بيان أدلة صحّة الإسلام.

وهنا نصل إلى مسك الختام في هذا الأصل العظيم، وهو الكلام عن الوحي الثاني: (السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ)، وهي: كُلُّ مَا أُضِيفَ لِلنَّبِيِّ ﷺ مِنْ قَوْلٍ، أَوْ فِعْلٍ، أَوْ تَقْرِيرٍ، أَوْ صِفَةِ خُلُقِيَّةٍ، أَوْ خُلُقِيَّةٍ.

والكلام عن السُّنة يكون في باين:

ثبوت حُجِّيَّتها

ثبوت حفظها ونقلها

أما ثبوت حفظها ونقلها: فهو السَّابق للكلام عن حُجِّيَّتها؛ لأنَّه لا يمكن الحديث عن الثَّاني (ثبوت الحُجِّيَّة) مع عدم التَّسليم بالأوَّل (ثبوت النَّقل).

وقد ثبت بالعقل والتَّاريخ والنَّص أنَّ السُّنة قد نُقلت إلينا، ورواها النَّاس خلفاً عن سلف، وإليك البيان:

• أما الأدلَّة العقليَّة على ثبوت حفظ السُّنة ونقلها فكثيرة منها ما يلي:

١ - أنَّه من المُسلَّم به عند السَّابِقين واللاحقين أنَّ النَّبي ﷺ كان بشراً من البشر يأكل الطَّعام ويمشي في الأسواق، حاله كحال عموم النَّاس، وعنده ما عندهم من الطَّبَّاع كالكلام والسُّكوت، والنَّوم واليقظة، والغضب والرِّضا، وقد عرفوه في صباه وبعد النُّبوَّة، ولم يقل أحد - لا من أتباعه ولا من خصومه - أنَّه أخرس لا يتكلَّم، أو أنَّ به عيًّا لا يستطيع معه الإفصاح عمَّا يريد، بل كانت حاله حالهم من هذه الجهة، فهو يتكلَّم كما يتكلَّمون، ويعرفون لفظه كما يعرف لفظهم، فلغة

الخطاب بينه وبين الناس هي العربيّة التي هي لسانهم، وبناء على هذا فكلُّ كلام يصدق عليه أن يكون صدقاً أو كذباً، فلا تُباع ينقلونه على أنّه صدق، والخصوم ينقلونه على أنّه كذب، وهذا ما كان بالفعل من حال النبي ﷺ، وعليه فلا يُمكن عقلاً أن يكون هذا السّجال الكلامي الطّويل الذي حصل بينه وبين قريش وما سواها من كفار العرب آنذاك والمذكور لنا في القرآن الكريم ثمّ لا يُنقل إلينا حديث واحد صحيح من قوله أو فعله أو تقريره! فإذا سلّم المُنكر للنقل بحديث واحد فقط فقد سلّم بإمكانية صحّة النّقل، ويكون قد انتقل من مرّبع الإنكار بالجملة إلى الإنكار للمفردات، وهذا باب آخر.

٢- أنّ عادة البشر وطبيعة خلقهم قائمة على التّفاضل بين الناس، وأنّهم مراتب متفاوتة من حيث المكانة والاهتمام، فليس الأمير كالمأمور، وليس الكبير كالصّغير، وليس الصّديق كالعدوّ، وليس الشّريف كالوضيع وهكذا، وهذا التّفصيل مُتعلّق بكلّ ما هو راجع لذلك الإنسان، فكلام الأمير ليس ككلام المأمور، وفعله ليس كفعله، لا من حيث الاهتمام ابتداءً، ولا من حيث التّبعات لاحقاً، وشخص بأهميّة النّبيّ محمّد ﷺ الذي جاء للبشريّة بشيء لم يعهدوه، مع علوّ كعب في السّابق، وسيرة شخصيّة معروفة مُشار إليها بالبنان -كما سبق في بيان دلائل صحّة نبوّته-، سيحظى باهتمام بالغ من المُوافق والمُخالف، وسبر وعناية وتدقيق، وعليه فلا يُمكن أن يكون كلامه

وفعله ككلام غيره وفعله من حيث الاهتمام والتّركيز ثمّ النقل، ونحن نشهد أنّ كلام إنسان مخصوص ليس ككلام غيره، وفعله ليس كفعل غيره، فكيف إذا كان كلام وفعل خير البشر، وسيدّ الثّقليْن؟ لا شكّ أنّ العناية به ستكون بالغة الاهتمام، ولن يكون كمن سواه.

٣- لا يختلف العقلاء في كون الكتاب وحده غير كاف في نضج المعلومة والتّمكّن منها، والقدرة على تطبيق ما يُمكن تطبيقه منها، وعليه فإصابة ما يريده أهل ذلك العلم منه بالكتاب وحده مُتعدّر، بل هناك حاجة مُلحّة للشّراح والأساتذة والمُعَلِّمين، فالعلوم الطّبيعيّة والاجتماعيّة والمعرفيّة المجرّدة كالطبّ والهندسة والفلك وعلوم الفيزياء والرياضيّات ومعرفة النفوس واللّسانيّات وغيرها يحتاج أهلها إلى مُعلّمين وشارحين مع وجود الكتب والقوانين لتلك العلوم، وعليه فلا بد من أطبّاء ومهندسين وفلكيّين وفيزيائيّين وعلماء لغات ونحوهم لإيصال المعلومة كما هي في تلك العلوم، وهكذا الإسلام فلا يكفي (القرآن وحده) لمعرفة مراد الله، والقدرة على تطبيق ما فيه، بل قد جاء القرآن بأصول وقضايا كثيرة من أصول الدّين وأبهم تفاصيلها وفروعها، ولذا صار وجود النّبي ﷺ الشّارح والمبيّن لما في القرآن ضرورة قصوى، وهذا ما نصّ عليه الله بقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِتُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤].

٤- أن الله قد أودع في جنس بني آدم القدرة على الحفظ والاستحضار والاستذكار، ما يجعله قادرًا على الاستدعاء إذا أراد، وقد «أثبت الحس والتجربة والعقل بما لا مجال للشك فيه قطعاً أن لدى الإنسان -عموماً- قوة استيعابية وحفظاً دماغياً لما يسمعه أو يقرأه من جمل الكلام إذا هو ركز عليه ونوى حفظه، وكان سليم الذاكرة، وخاصة الكلام غير الطويل بحيث يرسخ ويثبت في قلب المتلقي وذهنه ذلك المسموع أو المقروء المختصر، وخاصة إذا كرر له أو كرره هو بعد سماعه، فيرسخ عنده في قلبه بصورة تمكنه من استحضاره وإعادة نقله في فترة بعدها بدرجة قريبة جداً مما سمعه أو قرأه، وبمستوى من الدقة لا بأس به»^(١).

وقد استعملت عائشة رضي الله عنها هذا الدليل العقلي على الحفظ والضبط كما جاء عن عروة بن الزبير أنه قال: قالت لي عائشة: يا ابن أخي بلغني أن عبد الله بن عمرو، ما رُبنا إلى الحج، فאלقه فساءله، فإنه قد حمل عن النبي ﷺ علماً كثيراً، قال: فلقيته فسألته عن أشياء يذكرها عن رسول الله ﷺ، قال عروة: فكان فيما ذكر، أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْزِعُ الْعِلْمَ مِنَ النَّاسِ انْتِزَاعًا، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعُلَمَاءَ فَيَرْفَعُ الْعِلْمَ مَعَهُمْ، وَيَبْقِي فِي النَّاسِ رُءُوسًا جُهَالًا، يُفْتَنُونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَيُضِلُّونَ وَيُضِلُّونَ» قال عروة: فلما حدثت عائشة بذلك،

(١) دلالة العقل على ثبوت السنة النبوية من جهة النقل والرواية لمحمد الرباح (٥٤).

أعظمت ذلك وأنكرته، قالت: أحدثك أنه سمع النبي ﷺ يقول هذا؟ قال عروة: حتى إذا كان قابل قالت له: إن ابن عمرو قد قدم، فالفقه، ثم فاتحه حتى تسأله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم، قال: فلقيته فسألته، فذكره لي نحو ما حدثني به، في مرّته الأولى، قال عروة: فلمّا أخبرتها بذلك، قالت: ما أحسبه إلّا قد صدق، أراه لم يزد فيه شيئاً ولم ينقص. متّفق عليه^(١).

وممّا يُذكر في هذا السّياق أنّ العرب كانوا يحفظون القصيدة ذات العشرات من الأبيات وربّما المئات من السّماع الأوّل، وهاهي دواوين شعر العرب قد نُقلت لنا من صدور الرّجال ممّا يؤكّد الطّبيعة البشريّة والجبلة الخلقيّة على القدرة على الحفظ والاستحضار، وهذا نموذج واحد واضح جليّ يؤكّد هذا المعنى، فإذا تقرّر هذا فكيف لا يُحفظ كلام من حديثه أهمّ من نظم الشعراء، وكلامه أسلس من كلامهم، وبلاغته أفصح من سبّكهم!

• وأمّا الأدلّة التّاريخيّة على ثبوت حفظ السّنة ونقلها فكثيرة منها

ما يلي:

١ - أنّ السّنة قد حُفظت في الصّدور قبل أن تدوّن في السّطور،

وممّا يؤكّد حفظها في صدور الصّحابة ثمّ التّابعين أمورٌ منها:

(١) صحيح البخاري (ح/٧٣٠٧)، صحيح مسلم (ح/٢٦٧٣)

واللفظ له.

أ- أُمِّيَّةُ الْمُتَكَلِّمِ وَالتَّكَلُّمُ بِهِ، حَيْثُ إِنَّ الصَّحَابَةَ قَدْ اهْتَمُّوا
اهتمامًا بالغًا فِي كُلِّ مَا يَصْدُرُ عَنْهُ ﷺ فنقلوا لَنَا أحوالَ إقامته وأحوال
سفره، وأمر مسيره ووقوفه، وفعله وقوله، بل وكلامه وسكوته،
وفرحه وحزنه، وتهلُّله وتكدُّره، وذلك أَنَّ الإِيْمَانَ لَمَّا خَالَطَ قُلُوبَهُمْ،
واقتنعت بِهِ عقولهم = أيقنوا برسالته ونبوِّته، وعرفوا قدره ومكانته،
فعرَّزوه ونصروه وأتبعوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ، وَلَمْ يَغفلُوا عَنْ كُلِّ أَمْرٍ
مُتَعَلِّقٍ بِهِ، فَأَثْمَرَ ذَلِكَ حِفْظَ سُنَّتِهِ الْقَوْلِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ وَالتَّقْرِيرِيَّةِ وَالْوَصْفِيَّةِ
كَمَا عَرَفَهَا أَهْلُ الْفَنِّ وَالدَّرَايةِ ثُمَّ نَقَلُوهَا لِمَنْ بَعْدَهُمْ.

ب- حَسَنُ طَرِيقَتِهِ ﷺ فِي التَّعْلِيمِ، وَهَذَا بَابٌ عَظِيمٌ، وَهُوَ مِنْ
أَعْظَمِ مَقُومَاتِ ضَبْطِ الصَّحَابَةِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- التَّارِيخِيَّةُ وَقِرَائِنُ
إِتْقَانِهِمْ لِمَا حَفِظُوهُ عَنْهُ وَتَعَلَّمُوهُ مِنْهُ، حَيْثُ كَانَ الْمَعْلَمُ الْأَوَّلُ ﷺ
مُمَارَسًا لَشَتَّى الطَّرَائِقِ فِي تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ، وَتَعْلِيمِ أَصْحَابِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ:
الِاخْتِصَارُ وَالِاِقْتِصَارُ، وَتَكَرُّرُ الْحَدِيثِ لِيُحْفَظَ عَنْهُ وَيُفْهَمَ مِنْهُ، وَأَحْيَانًا
يُصْرَحُ بِأَنَّهُ يُحْفَظُ جَلِيسَهُ حَدِيثًا مَّا، وَمِنْ حُسْنِ تَعْلِيمِهِ التَّعْلِيمُ بِطَرِيقَةِ
طَرَحِ الْأَسْئَلَةِ، وَالتَّعْلِيمُ بِضَرْبِ الْأَمْثَلَةِ، وَالتَّعْلِيمُ بِاسْتِخْدَامِ الْمُؤَثَّرَاتِ
الْعَمَلِيَّةِ الْمُشَاهِدَةِ، كَالْتَّعَابِيرِ، أَوِ الْحَرَكَاتِ، أَوِ الرُّسُومِ، وَمِنْهَا التَّعْلِيمُ
عَنْ طَرِيقِ الْمَحَاوَرَةِ وَالِإِقْنَاعِ، وَمِنْهَا تَحْيُنُ الْأَوْقَاتِ الْمُنَاسِبَةِ، فَهَذِهِ
جَمَلَةٌ يَسِيرَةٌ مِنْ طَرَائِقِهِ ﷺ فِي حَسَنِ التَّعْلِيمِ -وَهَذَا بَابٌ جَدِيدٌ

بالإفراد في الكتابة^(١)، وبناء عليه فهذه الطرائق ومثيلاتها إضافة لما سبقها من أهميّة المتكلم والمتكلم به، مع استحضار النصوص الآمرة بالبلاغ، كل ذلك فيه الدلالة الظاهرة على أنّ السنّة قد حُفظت في الصدور، ثمّ بُلّغت حتى جاء زمان تدوينها في السطور.

ج- إرادة الله الكونيّة القدريّة في قوّة الذاكرة وحدة الحافظة في تلك القرون أكثر ممّن جاء بعدهم، فالمُلهيات في زمانهم لم تكن كما هي في زمان من جاء بعدهم، فنفسهم حيّة، والعالم ضيق، والمُتهيّ للشيء يُدركه ويحفظه أكثر من غيره، وقد كان هذا واقع الصحابة وكبار التابعين، وممّا يؤكّده أنّهم قد حفظوا وأتقنوا ما ليس ذا تأثير مباشر في الدّعوة والشرّعة فكيف بصلبها ولبّها؟ مع استحضار أنّهم كانوا يحتاطون في عدم النقص كما كانوا يحتاطون في عدم الزيادة؛ إذ النقص تقصير في البلاغ، والزيادة قول على الله ورسوله ﷺ بلا علم.

و«الصحابة وتلاميذهم كانوا من أمة العرب التي كانت تعتني بالكلام والبيان عناية فائقة؛ لطبيعة لغتهم المتميّزة وبخاصّة قريش، وقد تطبّع بطبعهم من كان معهم من الموالى من غير العرب، وهم في الأصل أمة أميّة لا تقرأ ولا تكتب، وعليه فلم يكن أمامهم للعناية

(١) كنت قد كتبت بحثاً في هذا الباب، حاولت أن أجمع فيه مقومات ضبط الصحابة، وبعض الشُّبهات المثارة حول هذا الموضوع والجواب عنها، ووسمته بـ (الإشادة بضبط الصحابة) أسأل الله أن يرئى النور قريباً.

بالبیان والكلام إلا حفظ الجيّد منه ... وأصبح حفظ الكلام وجُمْلَه
وخطبه وقصائده عادة كلّ من يعيش في تلك البيئَة من عرب أصلاء
في عروبتهم أو من كانوا معهم من الموالى ... فالصّحابة رضي الله
عنهم كان من طبيعتهم ومن عادتهم قبل الإسلام الاعتماد على الذّكرة
والدّماغ فقط في الحفظ، فلهذا كانوا أقوياء في هذا الجانب»^(١).

٢- والثّاني من الأدلّة التّاريخيّة على ثبوت نقل السّنة: أنّها
قد كُتبت ودوّنت بالفعل في وقت مبكّر، ولم يكن أصل التّدوين
مُتأخّرًا، بل كان مُتقدّمًا، ثمّ جاء التّدوين الوافي فيما بعد بناءً على
المحفوظ وهذا المكتوب، أمّا في زمن النّبوة فكان الاعتماد الأصيل
على الذّكرة والحفظ في الصّدور -وقد سبق ما يُثبت قوّته ومتانته-
وكان معه التّدوين المسطور من بعض الصّحابة أوصلهم بعض
المؤرّخين^(٢) إلى (٣٣) كاتبًا ما بين مُقلّ ومُستكثر، ثمّ تتابع من
بعدهم على كتابة السّنة والعناية في تدوينها، وقامت القرائن الكثيرة
على ضبط ما حفظوه أو دَوّنوه، والقرائن إذا احتفّت بأمر ما -والخبر
داخل في ذلك- صار ضبطه مُمكنًا ليس عسيرًا، وقد احتفّ بحفظ
السّنة وضبطها من القرائن ما يجعل العلم بحفظها وضبطها أمرًا

(١) دلالة العقل على ثبوت السّنة النّبويّة من جهة النقل والرّواية (٧٦-٧٧).

(٢) وهو: محمد بن يوسف الصّالحي الدمشقي (ت ٩٤٢هـ) كما في سبل الهدى
والرشاد (١١ / ٣٧٥-٣٩٣) فقد سردهم بأسمائهم وما يُثبت كتابتهم.

مجزوًا به من خلال المنهجية المتينة في كيفية تلقي الخبر وإثبات صدوره عن النبي ﷺ أو نفيه، بما عُرف مؤخرًا بمنهجية المحدثين من خلال العلوم الثلاثة: (علم مصطلح الحديث، وعلم أحوال الرجال وباب الجرح والتعديل، وعلم العلل ومقارنة المرويات)، ومن جميل ما سطره يراع الدكتور مصطفى السباعي قوله: «لا يخالجك ذرة من الشك في أن المراد بإنكار حجّة السنّة إنكار ذلك من حيث الشك في طريقها، وما يلحق رواتها من خطأ أو وهم، وما يندس بينهم من وضّاعين وكذّابين، ومن هنا قال من قال بوجوب الاختصار على القرآن وعدم الاعتماد على السنّة، لا أنهم أنكروها من حيث أقوال للنبي ﷺ وأفعال وتقريرات، فإنّ مسلمًا لا يقول بذلك، ولم يُنقل عن طائفة من طوائف المسلمين أنّها قالت بأنّ اتّباع أمر رسول الله ﷺ ليس بواجب، وأنّ أقواله وأفعاله ليست من مصادر التشريع، ولا شك أنّ في القول بذلك ردًا لأحكام القرآن وما أجمع عليه الصّحابة والمسلمون، نعم نسب القول إلى طائفة من غلاة الرّوافض التي تُنكر نبوّة محمد ﷺ، وهذا لا كلام لنا فيه، فالبحت إنّما هو في آراء الطوائف الإسلاميّة، لا المرتدّين والملاحدة وأشباههم»^(١)، ومن هنا جاءت أهميّة الحديث عن الأدلة التاريخيّة الموثّبة لصحة نقل السنّة.

(١) السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي (١٤٩).

فَمِمَّا يُؤْكَدُ صَحَّةُ وَضَبُطُ مَا دَوَّنُوهُ أُمُورٌ مِنْهَا:

أ- شِدَّةُ التَّحَرِّيِّ فِي الْمَنْقُولِ، فَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنَ الْأُئِمَّةِ يَجْتَهِدُونَ فِي نَقْلِ مَا سَمِعُوهُ كَمَا سَمِعُوهُ، وَكَانَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ لَيْسَ لَهُ مِنْ السَّمَاءِ أَهْوَنُ عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يَقُولَ عَلَى اللَّهِ أَوْ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ، وَمِنَ النُّصُوصِ الْبَاذِخَةِ فِي هَذَا الْمَعْنَى مَا كَتَبَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت ٤٦٣ هـ) عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنْ رِوَايَةِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمُ لِلْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى حَيْثُ قَالَ: «قَدْ كَانَ فِي الصَّحَابَةِ رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ مَنْ يُتَّبَعُ رِوَايَتُهُ الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنْ يَقُولَ: (أَوْ نَحْوَهُ) (أَوْ شَكْلَهُ) (أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)، وَالصَّحَابَةُ أَرْبَابُ اللِّسَانِ، وَأَعْلَمُ الْخَلْقِ بِمَعَانِي الْكَلَامِ، وَلَمْ يَكُونُوا يَقُولُونَ ذَلِكَ إِلَّا تَخَوُّفًا مِنَ الزَّلَلِ؛ لِمَعْرِفَتِهِمْ بِمَا فِي الرِّوَايَةِ عَلَى الْمَعْنَى مِنَ الْخَطَرِ»^(١)، ثُمَّ أورد آثارًا عن جملة من هؤلاء كابن مسعود، وأبي الدرداء، وأنس بن مالك رضي الله عنهم أجمعين، ولذا صار أكثر الأحاديث تواترًا على الإطلاق حديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٢)؛ فَقَدْ اجْتَمَعَ عَلَى رِوَايَتِهِ الْعَشْرَةُ الْمُبَشِّرُونَ بِالْجَنَّةِ، وَقِيلَ: إِنَّ

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٣٤).

(٢) أخرجه البخاري (ح/ ١١٠)، ومسلم في المقدمة (ح/ ٣) (١٠/ ١) عن أبي هريرة ؓ، ورواه مسلم (ح/ ٣٠٠٤) عن أبي سعيد الخدري ؓ.

أكثر من ستين صحابياً قد رواه، وقال بعضهم: مائتين^(١)، وإنّما بلغ تلك المنزلة لما قام في نفوسهم من تعظيم التّحديث عنه ﷺ، أفيُعقل بعد هذا التّاريخ الأخلاقي أن يُتوقَّع تساهلهم في رواية مالم يضبطوه أو يُتقنوه؟ وإذا كانت هذه حالهم فيما يروونه فكيف بما يكتبونه ويدوّنونه؟ والتّدوين أوسع وقتاً، وأجمع ذهنًا، وأدعى للاحتياط.

ب- طرح المشكوك فيه الذي لم يغلب على الظنّ ثبوته، والبصيرة بمنهج المُحدّثين في سبر الرّواة والمرويات، وهذا نتيجة التّحرّي الذي سبق بيانه، وقد اشترطوا -من خلال مقارناتهم واختباراتهم للرّواة والمرويات- لقبول الرّواية ثلاثة شروط بالجملة: الأوّل: اتّصال السّند، والثّاني: توثيق الرّاوي، والثّالث: الخلوّ من الشّدوذ والعلّة القادحة، فاتّصال السّند يعني سماع سلسلة الإسناد بعضهم من بعض، وأسّسوا له علم (الاتّصال والانقطاع)، وكون الرّاوي ثقة أو قارب يعني الكلام عن عدالته وضبطه، وأسّسوا له علم (الرّجال والجرح والتّعديل)، وشروط الخلوّ من الشّدوذ أو العلة القادحة يعني عدم المخالفة في الرّواية، أو أن يُطلّع على علة تقدح في صحّة ما ظاهره الصّحّة بعد التّفّيش والتّنقيب وأسّسوا له علم (العلل ومقارنة المرويات)، وهذه الشّروط لم تتحرّر وتصبح معياراً علمياً ومقياساً دقيقاً تُقبل أو تُردُّ بها الأحاديث إلّا بعد عمليّات علميّة عميقة،

(١) يُنظر: عمدة الفاري (٢/ ١٥٧).

واختبارات دقيقة، وقد أثمرت طرح كثير ممّا لا يصلح للرّواية، بل تعدّى ذلك إلى طرح المشكوك الذي لم يغلب على الظنّ ثبوته وصحّته، أو صلاحيّته للاحتجاج.

ج- قلّة الأحاديث المرفوعة المُدوّنة الموصوفة بالصّحة، أو بصلاحيّتها للاحتجاج بالنّسبة لمحفوظاتهم، وضبط اليسير ليس بالعسير، وقد سبر العلماء أصول الأحاديث فكانت لهم كلمات في هذا الباب، ومن ذلك ما قاله عيسى بن جعفر أبو موسى الرّاق قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل -رحمه الله- (ت ٢٤١هـ) وذاكره دُحيم -رحمه الله- (ت ٢٤٥هـ) بالأصول عن النّبيّ ﷺ فقال أحمد: «أمّا الأصول التي يدور عليها العلم عن النّبيّ ﷺ فينبغي أن تكون ألفاً أو ألفاً ومائتين»^(١)، ونقل أبو داود -رحمه الله- (ت ٢٧٥هـ) عن ابن المبارك -رحمه الله- (ت ١٨١هـ) قوله: «أنّ السّنن عن النّبي ﷺ نحو تسعمائة حديث، فقليل له: إنّ أبا يوسف قال: هي ألف ومائة؟ قال ابن المبارك: أبو يوسف يأخذ بتلك الهنات من هنا وهنا نحو الأحاديث الضعيفة»^(٢)، وحول هذا قال الإمام ابن القيم -رحمه الله- (ت ٧٥١هـ): «وأصول الأحكام التي تدور عليها نحو خمسمائة حديث، وفرشها وتفصيلها نحو أربعة آلاف حديث»^(٣).

(١) العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى (٥/ ١٦٠٠).

(٢) رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه (٢٦-٢٧).

(٣) أعلام الموقعين عن رب العالمين (٣/ ٥٧١).

د- كثرة الطُّرُق للرَّواية قرينة على عدم التَّمالُّو على الكذب والتَّزوير، فقولنا بالقرينة السَّابقة: (قَلَّةُ الأحاديث المرفوعة المُدَوَّنة الموصوفة بالصَّحَّة، أو بصلاحيَّتها للاحتجاج بالنَّسبة لمحفوظاتهم) يُقصد بها المتون، فهي يسيرة قليلة، وأمَّا هذه القرينة فارتباطها بالأسانيد لا المتون، فهي تعني كثرة الطُّرُق لتلك المتون، مع اختلاف بلدان الرُّواة، وفروقات شخصيَّاتهم، فكثرة الطُّرُق قرينة تاريخيَّة على ثبوت نقلهم للسُّنَّة؛ لأنَّه يستحيل أن يتمالَّوا على الكذب والتَّزوير، ثمَّ تتحدَّ مُخرجاتهم أو تتقارب تقاربًا كبيرًا. ومن النُّصوص الدَّالَّة على هذه الكثرة: ما جاء عن الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله- (ت ٢٤١هـ) أنَّه قال: «إنَّ هذا الكتاب -يعني المسند- قد جمعته وأتقنته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفًا، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن كان فيه وإلا فليس بحُجَّة»^(١)، وقول الإمام مسلم -رحمه الله- (ت ٢٦١هـ): «صنَّفت هذا المسند الصَّحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة»^(٢).

(١) خصائص مسند أحمد لأبي موسى المديني (١٣).

(٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٢١/١٥). وأحاديثه التي رواها في الصَّحيح (٧٣٩٥) بالمكرَّر ومع الشَّواهد والمتابعات حسب عدِّ الشَّيخ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان كما في تحقيقه ل: الكافي في علوم الحديث لأبي الحسن الأربيلي (١٤٧ حاشية).

٥- والثالث من الأدلة التاريخية على ثبوت نقل السنة: أنه من الممكن أن يقال هنا: أن الناظر في تاريخ جماعة ردّ السنة إجمالاً وادّعاء عدم ثبوت نقلها بالكليّة، والاكتفاء بالقرآن وحده، يجد أن هذه الجماعة وهذا الافتراء لم يحصل إلا بعد القرون المفضّلة، ف«لا وجود لهؤلاء البتّة ولا ذكر لهم إطلاقاً في عصر النبوّة، ولا بين الصحابة ولا التابعين ولا بين تابعيهم بإحسان، لا أقصد هنا آحاد الحالات المبهمة، فقد وُجِدَت، وإنّما حال جماعة لها لسان صدق في سلف الأُمّة. إنّ هذا يُثير تساؤلاً حرجاً للغاية وهو: لو كانت دعوى الاقتصار على القرآن ونبد السنة دعوى صحيحة لا مطعن فيها، وقائمة على أدلة يتعذّر دفعها، أقول: لو كان كذلك فلا بدّ أن يوجد في تاريخ الإسلام ما يشفع لهذه الدّعوى العظيمة، فإنّ دعوى عظيمة بهذا الحجم لا يمكن أن تخلو من أتباع قائمين لله بحجّة في صدر الإسلام»^(١).

• وأمّا الأدلة النقليّة على ثبوت حفظ السنة ونقلها فأقتصر منها

على ما يلي:

١- الآيات الأمرية بطاعة الرسول ﷺ، والردّ إليه عند النزاع، والتحذير من مخالفة أمره، أو غشيان نهيه، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ

(١) إمكان التاريخ وواقعيّة السنة للدكتور عبد الله بن سعيد الشهري (٦٤-٦٥).

فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿ [النساء: ٥٩]، وقوله: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾ [النساء: ٨٠]، وقوله: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢]، وقوله: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤]، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣]، وقوله: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [التغابن: ١٢]، وقوله: ﴿وَمَا ءَأَنَّاكُمْ الرَّسُولَ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْهَوْا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧]، ووجه الدلالة من هذه النصوص: أَنَّهَا تستلزم حفظ سُنَّتِهِ ﷺ ثُمَّ نقلها؛ إذ كيف يُمكن أن يُطِيعه من لم يُعاصره من أُمَّتِهِ حيث إِنَّه لم يسمع منه؟ ولم تُنقل إليه سُنَّتُهُ بطريق صحيح؟ هذا مُحَال؛ فالآيات عامَّة لمن كانوا في عصره ﷺ ومن جاؤوا بعدهم، وليست للصَّحابة الذين عاصروه فقط، وإذا كانت عامَّة لهم ولمن بعدهم دلَّتْ بلازمها على حتمية ثبوت النُّقل، ولذا قال الشَّافعيُّ (ت ٢٠٤هـ) -رحمه الله-: «هل تجد السَّبيل إلى تأدية فرض الله عز وجل في اتِّباع أوامر رسول الله ﷺ أو أحد قبلك أو بعدك ممن لم يشاهد رسول الله ﷺ إِلَّا بالخبر عن رسول الله ﷺ»^(١)، وقال ابن

(١) الأم (٧/ ٢٨٨) [كتاب جماع العلم].

جرير الطبري - رحمه الله - (ت ٣١٠هـ): «هو أمر من الله بطاعة رسوله في حياته فيما أمر ونهى، وبعد وفاته في اتباع سنته؛ وذلك أن الله عمّ بالأمر بطاعته ولم يُخصَّص ذلك في حال دون حال، فهو على العموم حتى يَخَصَّ ذلك ما يجب التسليم له»^(١)، وقد حكى بعضهم الإجماع على هذا^(٢)، وأياً كان الأمر فهذه الأدلة الآمرة بطاعته ﷺ، والرد إليه عند النزاع، والتحذير من مخالفة أمره، أو غشيان نهيه من أقوى الأدلة التلقية على ثبوت نقل السنة؛ إذ لا يكون اتباع صريح بلا نقل صحيح.

٢- الآية الدالة على أن الله قد حفظ الذكر، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، و(الذكر) هو: القرآن^(٣)، والصَّмир في قوله: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ يعود إليه في قول أكثر

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٧/ ١٧٥).

(٢) قال ابن حزم - رحمه الله - (ت ٤٥٦هـ) في الإحكام في أصول الأحكام (٩٧/ ١): «الأمة مجمعة على أن هذا الخطاب متوجه إلينا وإلى كل من يخلق ويركب روحه في جسده إلى يوم القيامة من الجنة والناس، كتوجهه إلى من كان على عهد رسول الله ﷺ، وكل من أتى بعده عليه السلام وقبلنا ولا فرق، وقد علمنا علم ضرورة أنه لا سبيل لنا إلى رسول الله ﷺ، وحتى لو شغب مشغب بأن هذا الخطاب إنما هو متوجه إلى من يمكن لقاء رسول الله ﷺ لما أمكنه هذا الشغب في الله عز وجل؛ إذ لا سبيل لأحد إلى مكالمته تعالى فبطل هذا الظن، وصح أن المراد بالرد المذكور في الآية التي نصصنا إنما هو إلى كلام الله تعالى وهو القرآن، وإلى كلام نبيه ﷺ المنقول على مرور الدهر إلينا جيلاً بعد جيل».

(٣) قال ابن الجوزي - رحمه الله - (ت ٥٩٧هـ) في زاد المسير (٢/ ٥٢٥): «الذكر: القرآن، في قول جميع المفسرين».

أهل التفسير^(١)، وإن حفظ القرآن يكون بحفظ لفظه ومعناه، ولا يتأتى حفظ المعنى إلا بحفظ السنة الشارحة والمبينة لما فيه كما قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، وقوله: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤] وهذا وجه الدلالة من آية حفظ الذكر؛ فحفظ القرآن يلزم منه حفظ السنة ونقلها، فصار الاستدلال بهذه الآية على حفظ السنة ونقلها باللائم.

٣- بركة الزمان، فقد اصطفى الله لنبه ﷺ خير خلقه، كما قال سبحانه: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَصْرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ (٨) وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٨-٩]، وقال: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِمَّنْ أَثَرُ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي

(١) يُنظر: تفسير ابن عطية (٣/ ٣٥٢)، تفسير ابن كثير (٤/ ٥٢٧)، فتح القدير (٣/ ١٤٧)، والقول الثاني: أنه يعود للنبي ﷺ، كقوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٧].

التَّورَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ، فَفَازَرَهُ، فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ، يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿[الفتح: ٢٩]﴾، وسوى ذلك من آيات كثيرة، فكان زمانهم هو خير الأزمنة، كما أن ديارهم (مكة والمدينة) هي خير الديار، وقد أكدت السنة ما جاء في القرآن كما جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينُهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتُهُ»^(١)، وجاء عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه قال: «النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ، وَأَنَا أَمَنَةٌ لِأَصْحَابِي، فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ»^(٢)، وهذه البركة شاملة للعلم والعمل، ومن العمل نقل ما أناطه الله بهم من تبليغ الدين، ونقل الوحي الذي أصبحوا به أمانة لهذه الأمة، يقول ابن القيم -رحمه الله- (ت ٧٥١هـ) في كلام بديع على حديث أبي موسى في وجه دلالة على ضبطهم: «ومن المعلوم أن هذا التشبيه يُعطي من وجوب اهتداء الأمة بهم ما هو نظير اهتدائهم بنبيهم ﷺ، ونظير اهتداء أهل الأرض بالنجوم، وأيضاً فإنه جعل بقاءهم بين الأمة أمانة لهم، وحرزاً من الشرِّ وأسبابه، فلو

(١) أخرجه البخاري (ح/ ٢٦٥٢) واللفظ له، ومسلم (ح/ ٢٥٣٣).

(٢) أخرجه مسلم (ح/ ٢٥٣١).

جاز أن يُخطئوا فيما أفتوا به ويظفر به من بعدهم لكان الظّافرون بالحقّ
أمنة للصّحابة وحرزاً لهم، وهذا من المحال»^(١).

وأما أدلّة ثبوت حجّة السنّة فكثيرة جدّاً؛ حيث ثبت بالنقل والعقل
والتّاريخ أنّ السنّة حجّة، ومن تلك الأدلّة:

١ - الآيات الآمرة بطاعة الرّسول ﷺ، والرّدّ إليه عند النزاع،
والتّحذير من مخالفة أمره، أو غشيان نهيه -سابقة الذّكر في الأدلّة
النّقليّة على ثبوت حفظ السنّة ونقلها-، ووجه الدّلالة منها على
الحجّة: أنّنا إذا أثبتنا أنّ الخطاب في تلك الأدلّة لعموم الأمّة -كما
سبق بيانه-، وأنّ هذا يستلزم ثبوت النّقل وصحّته، ومن ثمّ فإنّه يجب
امتنال الأمر القرآني بوجوب الاتّباع لعموم ما ثبت من سنّته ﷺ،
وعدم جواز المخالفة، إلّا بدليل صارف، والحدّ من فتنة ردّ ما صدر
منه ﷺ، فهذا منصوص تلك الآيات، وإلّا صار النّقل وعدمه سواء،
والامتنال وعدمه سيّان، وهذا عبث يُنزّه عنه الباري -جلّ جلاله-.

٢ - أنّه لا يُمكن امتثال القرآن إلّا بإثبات حجّة السنّة، فالقرآن
قد جاء بعموم الأمر بالصّلاة والزّكاة والصّوم والحجّ التي هي أركان
الإسلام وسواها، ولم يأت بتفاصيل تلك الشّعائر، وإنّما ثبتت بطريق
السنّة، فصار من لوازم امتثال القرآن النّظر إلى السنّة المبيّنة له، كما

(١) أعلام الموقعين (٥/ ٥٧٦).

قال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، فأصبحت السُّنَّة حُجَّة؛ لأنها الشَّارحة للقرآن المَوْضُحة لمجمله.

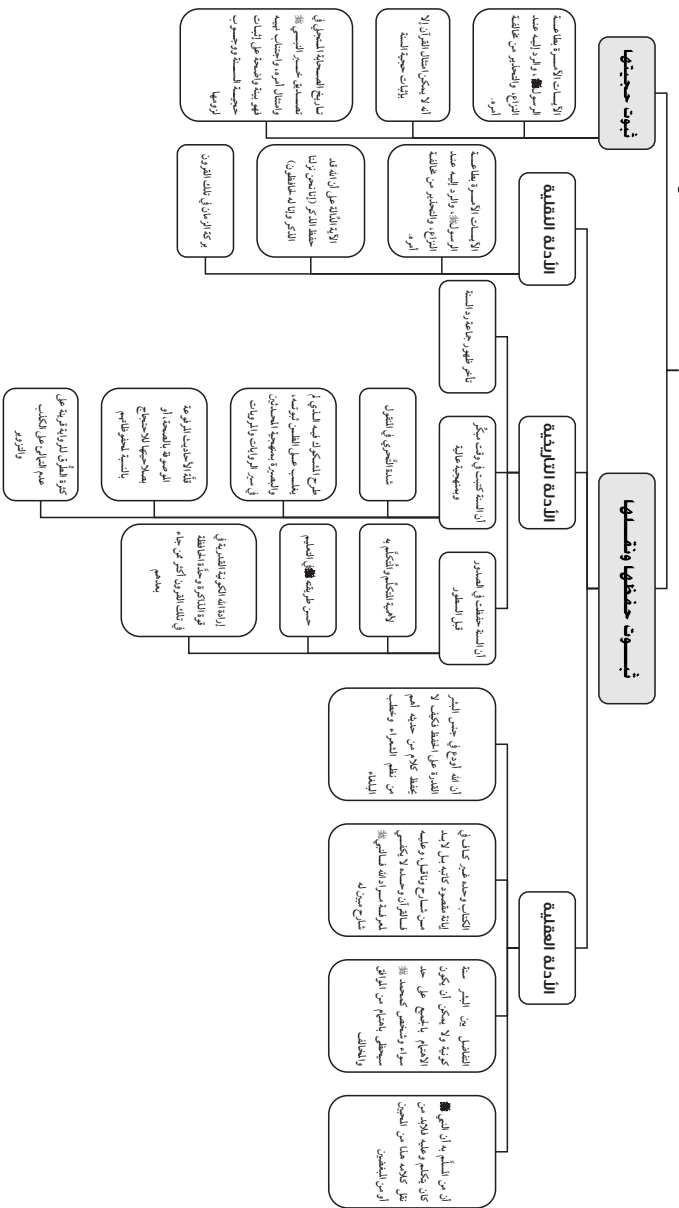
٣- تاريخ الصحابة -الذين هم أعلم الأمة بالشريعة- المتجلي في تصديق خبر النبي ﷺ، وامثال أمره، واجتناب نهيه، إذ إنَّ هذا بيَّنة واضحة على إثبات حجَّة السُّنَّة ولزومها، وشواهد هذا لا يحصيها كتاب، لكن من أصرح الأدلَّة وأوضحها تخصيص القرآن بنص من السُّنَّة، ومن ذلك ما كان في موقف أبي بكر الصديق رضي الله عنه في عدم توريث فاطمة -رضي الله عنها- من أبيها ﷺ لما طلبته منه، وأنه سمع النبي ﷺ يقول: «لَا نُورَثُ، مَا تَرَكَنَا صَدَقَةٌ»، ثمَّ أوضح سبب عدم عمله بعموم قول الله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] بأنه جاء ما يُخصِّصها في السُّنَّة وقال: «لَسْتُ تَارِكًا شَيْئًا، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْمَلُ بِهِ إِلَّا عَمِلْتُ بِهِ، فَإِنِّي أَخْشَىٰ إِن تَرَكَتُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِ أَنْ أَزِيغَ». متفق عليه^(١).

(١) صحيح البخاري (ح/ ٣٠٩٢، ٣٠٩٣)، صحيح مسلم (ح/ ١٧٥٩)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

G



نبوتہ اسلامیہ النبوة





أما بعدُ

فها قد أشرقت شمس الحقيقة، وذاق طعم الإيمان والمعرفة من رضي بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد ﷺ نبيًّا ورسولًا، هذا ما نقله لنا عمُّ رسول الله ﷺ العباس ﷺ أنه ﷺ قال: «ذَاقَ طَعْمَ الْإِيمَانِ مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا». رواه مسلم^(١)، فَإِنَّ ذَوْقَ الْقَلْبِ أَعْظَمَ مِنْ ذَوْقِ اللِّسَانِ.

﴿فَذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنْتَ تُصِرُّونَ﴾ [يونس: ٣٢]، فإن الإنسان لا ينفك من وحي يُرغِّبه، أو واعظٍ يُذكِّره، أو موقفٍ يصدمه، أو نصٍّ يزجره، فالحصيف من استجاب للمُذَكِّر، وأذعن للحقيقة، وأسرع للفلاح، ويا لطول خسارة من رُدَّتْ له البصيرة حين لا تنفع ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ۚ﴾^(١١) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿[المؤمنون: ٩٩ - ١٠٠]، وذلك أن ﴿الْإِنْسَنَ لَيَطْفَىٰ﴾^(٦) أَنْ رَأَاهُ اسْتَفْغَىٰ ﴿[العلق: ٦-٧] ويغفل عن الحق المحتوم ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الرُّجْعَىٰ﴾ [العلق: ٨].

(١) صحيح مسلم (ح/ ٣٤).

فدونك النُّقل والعقل، وحنانيك أن تكون ممَّن جاءه الخير فردَّه،
وسِقت له البراهين فأنكرها؛ فإنَّ النَّهار لا يحتاج إلى شموع، وقد
«قيل: أربعة لا ثمرة لهم: مشاورة الأصمِّ، ووضع النُّعمة عند من
لا يشكرها، والبذر في السِّباخ، والسَّراج في الشَّمس»^(١).

ثمَّ بعد قناعتك واسترواح رُوحك وطمأنينة قلبك دونك الخير
فانشره، والحقَّ فأذعه؛ فإنَّ نبيَّك محمدًا ﷺ قد قال: «مَنْ دَلَّ عَلَى
خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ» رواه مسلم^(٢)، وقد أخرج البيهقي بسنده عن
عبدالله بن المبارك -رحمه الله- (ت ١٨١هـ) أنَّه قال: «لا أعلم بعد
النُّبوة درجة أفضل من بثِّ العلم»^(٣)، وأخرج عن سهل بن عبدالله
التستري -رحمه الله- (ت ٢٨٣هـ) أنَّه قال: «شُكِرَ الْعِلْمُ التَّعْلِيمُ،
وَشُكِرَ الْعَمَلُ مَزِيدُ الْمَعْرِفَةِ»^(٤).

وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمدٍ وعلى آله
وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا

(١) عدة الصابرين لابن القيم (١٤٩).

(٢) صحيح مسلم (ح/ ١٨٩٣)، من حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه، قال: جَاءَ
رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي أَبْدَعُ بِي فَأَحْمِلْنِي، فَقَالَ: «مَا عِنْدِي»، فَقَالَ
رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا أَذْلُهُ عَلَى مَنْ يَحْمِلُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ... الحديث.

(٣) شعب الإيمان (ح/ ١٦٢٦) (٣/ ٢٦٣).

(٤) شعب الإيمان (ح/ ١٦٢٧) (٣/ ٢٦٣)، وقد قال الذهبي -رحمه الله-
(ت ٧٤٨هـ) عن سهل في سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٣٠): «لَهُ كَلِمَاتٌ نَافِعَةٌ،
وَمَوَاعِظٌ حَسَنَةٌ؛ وَقَدْ مَرَّ رَاسِخٌ فِي الطَّرِيقِ».



المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، ت: الشيخ أحمد محمد شاكر، تقديم: أ. د. إحسان عباس، نشر دار الآفاق الجديدة، بيروت، بدون طبعة وتاريخ.
٣. الأذكار، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، [نشر الجفان والجابي](#) - دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٥هـ.
٤. الاستقامة، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، ت: د. محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود، ط ١، ١٤٠٣هـ.
٥. الإسلام بين الشرق والغرب، لعلي عزت بيغوفيتش (ت ١٤٢٤هـ)، تقديم: د. عبد الوهاب المسيري، دار الشروق، ط ٦، ٢٠١٥م.

٦. الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، لأبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)،
ت: أحمد أبو العنين، نشر دار الفضيلة - الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.
٧. أعلام الموقعين عن رب العالمين، لأبي عبد الله ابن قيم الجوزية
(ت ٧٥١هـ)، ت: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، نشر دار
ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٣هـ.
٨. الأم، للإمام الشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس القرشي
(ت ٢٠٤هـ)، نشر دار المعرفة - بيروت، بدون طبعة، ١٤١٠هـ.
٩. إمكان التاريخ وواقعة السنة (من تشييد الإطار إلى إبطال الإنكار)،
د. عبد الله بن سعيد الشهري، نشر تكوين للدراسات والأبحاث،
السعودية - الخبر، ط ١، ١٤٣٩هـ.
١٠. الإيمان، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق ابن منده العبدي (ت ٣٩٥هـ)،
ت: د. علي الفقيهي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ.
١١. بدائع الفوائد، لأبي عبد الله ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)،
ت: د. علي العمران، إشراف: د. بكر أبو زيد، نشر دار عالم الفوائد،
مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٥هـ.
١٢. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لشيخ الإسلام
ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، ت: مجموعة من المحققين، نشر مجمع
الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط ١، ١٤٢٦هـ.

١٣. تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، ت: د. بشار عواد، نشر دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.

١٤. التحفة العراقية في الأعمال القلبية، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، نشر المطبعة السلفية - القاهرة، ط ٢، ١٣٩٩هـ.

١٥. التدمرية (تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع)، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، ت: د. محمد بن عودة السعوي، نشر مكتبة العبيكان - الرياض، ط ٦، ١٤٢١هـ.

١٦. التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، نشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٧. تفسير ابن جزي = التسهيل لعلوم التنزيل؛ لأبي القاسم محمد بن أحمد ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١هـ)، ت: د. علي الصالحي، ومعه تقارير للشيخ عبد الرحمن البراك، نشر دار طبية الخضراء، ط ١، ١٤٣٩هـ.

١٨. تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، نشر دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.

١٩. تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، ت: سامي بن محمد سلامة، نشر دار طيبة للنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤٢٠هـ.

٢٠. تفسير الزمخشري = الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، نشر دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.

٢١. تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، ت: د. التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، نشر دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٤٢٢هـ.

٢٢. تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت ٦٧١هـ)، ت: د. عبد الله التركي وآخرين، نشر مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ.

٢٣. تفسير مقاتل بن سليمان، لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (ت ١٥٠هـ)، ت: عبد الله محمود شحاته، نشر دار إحياء التراث - بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ.

٢٤. التيسير بشرح الجامع الصغير، لزين الدين عبد الرؤوف المناوي (١٠٣١هـ)، نشر مكتبة الإمام الشافعي - الرياض، ط ٣، ١٤٠٨هـ.

٢٥. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم،
لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)،
ت: شعيب الأرنؤوط - إبراهيم باجس، نشر مؤسسة الرسالة -
بيروت، ط ٧، ١٤٢٢هـ.

٢٦. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي بن
ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، ت: د. محمود
الطحان، نشر مكتبة المعارف - الرياض، بدون طبعة وتاريخ.

٢٧. جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية، لشيخ الإسلام
ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، ت: محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد
- مكة، ط ١، ١٤٢٩هـ.

٢٨. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لشيخ الإسلام ابن تيمية
(ت ٧٢٨هـ)، ت: علي بن حسن - عبد العزيز بن إبراهيم - حمدان
بن محمد، نشر دار العاصمة - السعودية، ط ٢، ١٤١٩هـ.

٢٩. خصائص مسند الإمام أحمد، لأبي موسى محمد بن عمر بن أحمد
الأصبهاني المدني (ت ٥٨١هـ)، نشر مكتبة التوبة، طبعة ١٤١٠هـ.

٣٠. درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)،
ت: د. محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود،
السعودية، ط ٢، ١٤١١هـ.

٣١. دلالة العقل على ثبوت السُّنَّة النَّبَوِّية من جهة النقل والرِّواية، لمحمد بن خليفة الرِّبَّاح، نشر مركز دلائل، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٣٩هـ.

٣٢. دلائل (فصول في النبوة وصحة الإسلام)، لمحمد سمير، دار المعالي، ٢٠٢١م.

٣٣. دلائل أصول الإسلام، إعداد: مركز صناعة المحاور، نشر تكوين للدراسات والأبحاث، السعودية - الدمام، ط ١، ١٤٤١هـ.

٣٤. دلائل النبوة، لأبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، ت: د. عبد المعطي قلعجي، نشر دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، ط ١، ١٤٠٨هـ.

٣٥. رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، ت: محمد الصباغ، نشر دار العربية - بيروت، بدون طبعة وتاريخ.

٣٦. الرُّوح، لأبي عبد الله ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، ت: محمد أجمل الإصلاحي، نشر دار عالم الفوائد - مكة، ط ١، ١٤٢٩هـ.

٣٧. زاد المسير في علم التفسير، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ت: عبدالرزاق المهدي، نشر دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.

٣٨. سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد، لمحمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت ٩٤٢هـ)، ت: الشيخ عادل عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض، نشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ.

٣٩. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، لمصطفى بن حسني السباعي (ت ١٣٨٤هـ)، نشر المكتب الإسلامي: دمشق - سوريا، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٠٢هـ.

٤٠. سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (ت ٢٧٣هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء الكتب العربية، بدون طبعة وتاريخ.

٤١. سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، بدون طبعة وتاريخ.

٤٢. سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَورة الترمذي، (ت ٢٧٩هـ)، ت: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة، نشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط ٢، ١٣٩٥هـ.

٤٣. سنن الدارمي، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي
(ت ٢٥٥هـ)، ت: حسين سليم أسد الداراني، نشر دار المغني -
السعودية، ط ١، ١٤١٢هـ.

٤٤. السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي
(ت ٣٠٣هـ)، ت: حسن عبد المنعم شلبي، نشر مؤسسة الرسالة -
بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.

٤٥. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن
عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ت: مجموعة من المحققين
بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، ط ٣،
١٤٠٥هـ.

٤٦. شرح الأصبهانية، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)،
ت: د. محمد عودة السعوي، نشر دار المنهاج - الرياض، ط ١،
١٤٢٨هـ.

٤٧. شرح العقيدة الطحاوية، لمحمد بن علاء الدين عليّ ابن أبي العز
الحنفي الدمشقي (ت ٧٩٢هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط - التركي،
نشر مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١٠، ١٤١٧هـ.

٤٨. شعب الإيمان، لأبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، ت: د. عبد العلي
عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار

أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية بيومباي - الهند، نشر مكتبة
الرشد بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية بيومباي بالهند، ط ١،
١٤٢٣هـ.

٤٩. الصارم المنكي في الرد على السبكي، شمس الدين محمد بن أحمد
بن عبد الهادي الحنبلي (ت ٧٤٤هـ)، ت: عقيل بن محمد المقطري
اليماني، قدم له: مقبل الوادعي، نشر مؤسسة الريان، بيروت - لبنان،
ط ١، ١٤٢٤هـ.

٥٠. صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور
رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لأبي عبد الله البخاري (ت ٢٥٦هـ)،
ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، نشر دار طوق النجاة (مصورة عن
السلطانية)، ط ١، ١٤٢٢هـ.

٥١. صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل
إلى رسول الله ﷺ، لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)،
ت: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي - بيروت،
بدون طبعة وتاريخ.

٥٢. الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعتلة، لأبي عبد الله
ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، ت: علي بن محمد الدخيل الله، نشر
دار العاصمة، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٠٨هـ.

٥٣. الضياء اللامع من الخطب الجوامع، للشيخ محمد بن صالح العثيمين (ت ١٤٢١هـ)، طبع بإشراف مؤسسة الشيخ ابن عثيمين، نشر دار الثريا، ط ١، ١٤٢٥هـ.

٥٤. الطَّلَاق في منظور الإسلام (دراسة مقارنة بمنظوري اليهودية والنصرانية) لعثمان بن إبراهيم غرغدو، بحث محكم من نشر الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الثامن / العدد ٢٥، ٢٠١٧م.

٥٥. عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، لأبي عبد الله ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، نشر دار ابن كثير - دمشق - بيروت، مكتبة دار التراث - المدينة المنورة - السعودية، ط ٣، ١٤٠٩هـ.

٥٦. العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت ٤٥٨هـ)، ت: د. أحمد بن علي بن سير المباركي، بدون ناشر، ط ٢، ١٤١٠هـ.

٥٧. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد بن موسى العيني الحنفي (ت ٨٥٥هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي - بيروت، بدون طبعة وتاريخ.

٥٨. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، نشر دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعه: محب الدين الخطيب، تعليق ابن باز.

٥٩. فتح القدير، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني
(ت ١٢٥٠هـ)، نشر دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق،
بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٦٠. الفوائد، لأبي عبد الله ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، ت: محمد
عزير شمس، دار عطاءات العلم-الرياض، ط٤، ١٤٤٠هـ.

٦١. الكافي في علوم الحديث لأبي الحسن علي بن عبد الله الأردبيلي،
ت: الشيخ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية،
عمان-الأردن، ط١، ١٤٢٩هـ.

٦٢. مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، ت: عبد
الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف،
المدينة - السعودية، ١٤١٦هـ.

٦٣. مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، عبد العزيز ابن باز (ت ١٤٢٠هـ)،
إشراف: محمد الشويعر، نشر الرئاسة العامة للبحوث العلمية
والإفتاء، السعودية - الرياض، ط٤، ١٤٢٧هـ.

٦٤. محاسن الإسلام (نظرات منهجية)، إعداد: أحمد بن يوسف
السيد، نشر تكوين للدراسات والأبحاث، السعودية - الخبر، ط١،
١٤٣٨هـ.

٦٥. المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥هـ)،
ت: مصطفى عبد القادر عطا، نشر دار الكتب العلمية - بيروت،
ط ١، ١٤١١هـ.

٦٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل
الشيباني (ت ٢٤١هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرين، إشراف:
د. التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١هـ.

٦٧. معاني القرآن وإعرابه؛ لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج
(ت ٣١١هـ)، ت: عبد الجليل عبده شلبي، نشر عالم الكتب -
بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.

٦٨. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من
الأخبار، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)،
نشر دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٦هـ.

٦٩. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على
الأسنّة، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي
(ت ٩٠٢هـ)، ت: محمد عثمان الخشت، نشر الكتاب العربي -
بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.

٧٠. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لشيخ الإسلام ابن
تيمية (ت ٧٢٨هـ)، ت: د. محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام،
ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٧١. موسوعة التفسير بالمأثور، إعداد: مركز الدراسات والمعلومات
القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، إشراف: أ.د. مساعد الطيار، نشر
المركز ودار ابن حزم، ط ٢، ١٤٤٠هـ.
٧٢. النبأ العظيم (نظرات جديدة في القرآن الكريم)، لمحمد بن عبد الله دراز
(ت ١٣٧٧هـ)، عناية: أحمد مصطفى فضلية، قدم له: أ.د. عبد العظيم
إبراهيم المطعني، نشر دار القلم للنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ.
٧٣. النبوات، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، ت: عبد العزيز
الطويان، أضواء السلف، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ.
٧٤. نظرات في الإسلام، لمحمد بن عبد الله دراز (ت ١٣٧٧هـ)، بدون
دار وطبعة، ١٣٩٢هـ.

مصادر أجنبية

١. أحلام الفيزيائيين، لستيفن وانبرغ، ترجمة: أدهم السمان، نشر المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بدمشق، دار طلاس - دمشق، ط٢، ٢٠٠٦م.
٢. إنجيل يوحنا، الشبكة العنكبوتية.
٣. سفر التثنية، نشر موسوعة العيون المعرفية، الشبكة العنكبوتية.
٤. قصة الحضارة، لول ديورانت = ويليام جيمس ديورانت (ت ١٩٨١م)، تقديم: د. محيي الدين صابر، ترجمة: د. زكي نجيب محمود وآخرين، نشر دار الجيل، بيروت - لبنان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٤٠٨هـ.

